مجلس الأمن

السنة الرابعة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٤٥٧

الثلاثاء، ٥ شباط/فبراير ٢٠١٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد إيسونو أنغوي	(غينيا الاستوائية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نبينزيا
	ألمانيا	السيد شولتز
	إندونيسيا	السيد دجاني
	بلجيكا	السيد بيكستين دو بيتسويريفا
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	بيرو	السيد ميثا – كوادرا
	الجمهورية الدومينيكية	السيد سينغر واسينغر
	جنوب أفريقيا	السيد نكوسي
	الصين	السيد ما جاوشو
	فرنسا	السيد دولاتر
	كوت ديفوار	السيد إيبو
	الكويت	السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كوهين

جدول الأعمال

صون السلام والأمن الدوليين

الجريمة المنظمة عبر الوطنية المرتكبة في البحر باعتبارها تهديدا للسلام والأمن الدوليين

رسالة مؤرخة ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لغينيا الاستوائية لدى الأمم المتحدة (S/2019/98)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

صون السلام والأمن الدوليين

الجريمة المنظمة عبر الوطنية المرتكبة في البحر بوصفها تهديدا للسلام والأمن الدوليين

رسالة مؤرخة ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لغينيا الاستوائية لدي الأمم المتحدة (S/2019/98)

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي إيطاليا، وترينيداد وتوباغو، وسري لانكا، والسنغال، والفلبين، والنرويج، واليابان إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين التاليين إلى المشاركة في هذه الجلسة وهما: السيد يوري فيدوتوف، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والسيدة فلورنتينا أدينيكي – أوكونغا، الأمينة التنفيذية للجنة خليج غينيا.

وينضم السيد فيدوتوف والسيدة أوكونغا إلى جلسة اليوم عن طريق التداول بالفيديو من فيينا ولواندا على التوالي.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند الذي سيكون على جدول أعماله.

أود أن استرعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2019/98، التي تتضمن نص رسالة مؤرخه ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ وموجهه إلى الأمين العام من الممثل الدائم لغينيا الاستوائية لدى الأمم المتحدة، يحيل فيها مذكرة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

أعطي الكلمة الآن للسيد فيدوتوف.

السيد فيدوتوف (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي لمخاطبة مجلس الأمن بشأن التهديد المتزايد للجريمة المنظمة عبر الوطنية في البحر.

تغطي المحيطات ثلثي سطح العالم، وتقع كلها تقريبا خارج المياه الإقليمية للدول ولا تخضع إلى حد بعيد للولاية القضائية لأي دولة بمفردها. وأعالي البحار مفتوحة أمام السفن في جميع البلدان، الساحلية وغير الساحلية على حد سواء، من أجل دعم التجارة الدولية والتعاون الاقتصادي، والاتصال بين الشعوب، والاستخدام المسؤول للموارد الطبيعية. بيد أنه في السنوات الأخيرة جرى استغلال حرية الملاحة من جانب الجماعات الإجرامية. فالجريمة البحرية العابرة للحدود الوطنية تزداد تطورا، وتتوسع من حيث حجم الأنشطة الإجرامية وأنواعها.

وبينما أتكلم تحديدا، فإن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لديه موظفون يعملون في الميدان مع الدول الأعضاء لمكافحة تهريب المهاجرين والمواد الإرهابية، والهجمات على السفن في خليج عدن؛ وتهريب الكوكايين في المحيط الأطلسي؛ وتهريب الهيروين في المحيط الهندي؛ وأعمال القرصنة والسطو المسلح في البحر في خليج غينيا؛ والاختطاف طلبا للفدية في بحر سيليبس وبحر سولو؛ وصيد الأسماك غير المشروع في المحيط الأطلسي والمحيط الهندي والمحيط الهادئ؛ وتهريب المهاجرين في البحر الأبيض المتوسط. وتشكل تلك الجرائم خطرا مباشرا على حياة الناس وسلامتهم، وتقوض حقوق الإنسان، وتعوِّق التنمية المستدامة، وحسبما أقر المجلس، تهدد السلم والأمن الدوليين. لذلك فأنا ممتن لرئاسة غينيا الاستوائية على إحالة هذه المسألة العالمية إلى المجلس لتعزيز الاستجابات الدولية وحماية بحارنا من المجرمين.

ولدينا إطار قانوني دولي قوي للتصدي للجريمة البحرية عبر الوطنية. فاتفاقيه الأمم المتحدة لقانون البحار، التي أُبرمت قبل حوالي ٤٠ سنه، لا تتناول سوى القرصنة وبالتفصيل. ولكن

العمل العالمي تعززه اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها، وكذلك اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٨، واتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية لسنة ١٩٨٨، والصكوك العالمية لمكافحة الإرهاب، وغيرها. وهذا هو الأساس الذي تستند إليه المساعدة التقنية وبناء القدرات التي يوفرها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة من خلال برامجه القطرية والإقليمية والعالمية.

والجريمة البحرية، بحكم طابعها، تشمل السفن والشحنات والأطقم والضحايا وتدفقات الأموال غير المشروعة من مناطق عديده. ويعمل البرنامج العالمي لمكافحة الجرائم البحرية التابع للمكتب انطلاقا من كولومبو، مما يضع خبراءنا على مقربه من بعض أكثر طرق الشحن ازدحاما في العالم. وأعتقد أن تقريره السنوي، الذي نشرناه للتو، يمكن أن يثير اهتمام المجلس، لأنه يحتوي على معلومات مفصلة عن أنشطتنا وتحليلا لها في مختلف أنحاء العالم. إن أساليبنا القائمة على التوجيه والتدريب الطويل الأجل، تتسم بالابتكار والكفاءة والفعالية، وتشمل العمل في البحر وكذلك في مكاتب خفر السواحل وقاعات المحاكم والسجون. وقد انبثق عملنا بشأن الجرائم البحرية عن برنامجنا الناجح لمكافحه القرصنة قباله سواحل الصومال.

ويواصل المكتب دعم المحاكمات في كينيا وسيشيل، وكذلك سجن القراصنة المدانين في سجون آمنة وإنسانية. وفي هذا الصدد، يسعدني أن أبلغكم بأننا أكملنا المرحلة الأولى من مجمع السجون والمحاكم في مقديشو، الذي سيجري تسليمه في القريب العاجل إلى الحكومة الصومالية، وسيوفر بيئة آمنة لمحاكمة الأشخاص المشتبه في ارتكابهم أعمال الإرهاب والجرائم البحرية.

ونقوم بتنفيذ تلك الأنشطة بالاشتراك مع القوات البحرية التابعة للاتحاد الأوروبي والقوات البحرية الدولية الأخرى، بما في ذلك الإنتربول والمنظمة البحرية الدولية والشركاء في القطاع البحري التجاري. وقمنا بزيادة تعزيز هذا النموذج للتعاون بين القطاعين العام والخاص من خلال منتدى المحيط الهندي المعني بالجريمة البحرية الذي ينسق مكافحة تهريب الهيروين والفحم المستخدم في تمويل الجماعات الإرهابية، وفريق الاتصال المعني بالجريمة البحرية في بحر سولو وبحر سيليبس. ويدعم المكتب أيضا التعاون الأقاليمي في مكافحة الأنشطة الإجرامية المرتكبة في البحر من خلال ما يسمى بهيكل ياوندي للأمن البحري.

علاوة على ذلك، فإننا نعمل على تأمين سلسلة إمدادات تجاره الحاويات من خلال برنامج عالمي آخر هو برنامج مراقبة الحاويات المشترك بين المكتب والمنظمة العالمية للجمارك، وكذلك من خلال برامجنا الرامية إلى مكافحة الإرهاب، والاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، وجرائم مصائد الأسماك والحياة البرية، والاتجار بالأسلحة النارية والأشكال المستجدة من الجرائم. وتستند جميع أعمالنا في البحر – الذي تتسم الولاية القضائية فيه بالتعقيد، وغالبا ما ترتكب الجريمة في الخفاء وإنفاذ القانون أمر صعب – إلى خبرة المكتب الطويلة وتجاربه البحثية في التصدي لجميع أشكال الجريمة المنظمة والإرهاب والفساد.

وإذ نمضي قدما، نرحب بدعم المجلس، أولا، لحث جميع الدول الأعضاء على تيسير المساعدة القانونية المتبادلة وغيرها من أشكال التعاون بهدف التصدي لازدياد الجريمة المنظمة عبر الوطنية المرتكبة في البحر، من خلال التصديق على الإطار القانوني الدولي واستخدامه على نحو فعال؛ وثانيا، تشجيع الدول الأعضاء على تعزيز المساعدة التقنية حتى نتمكن من مواصلة تفعيل التعاون من خلال منتديات من قبيل منتدى المحيط الهندي المعني بالجريمة البحرية، ومن خلال تبادل مسؤولي الاتصال والشبكات الإقليمية للمدعين العامين والسلطات المركزية. ويمكن أن تساعد هذه الإجراءات على ضمان أن يمثل المسؤولون – زعماء العصابات المجرمين – أمام العدالة.

وفي الختام، نرحب باستمرار مشاركة المجلس في هذا الموضوع، بما في ذلك عن طريق تشجيع المناقشة لتحديد الخيارات المتاحة لتعزيز التنسيق، فضلا عن التوصيات المتعلقة بتحسين منع الجريمة البحرية عبر الوطنية ومكافحتها. والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة حاضر هنا لدعم المجلس.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أشكر السيد فيدوتوف على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيدة أوكونغا.

السيدة أوكونغا (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني شخصيا، ويشرف لجنة خليج غينيا أن تتم دعوتنا إلى المشاركة في هذه المناقشة الهامة جدا بشأن الجريمة المنظمة عبر الوطنية المرتكبة في البحر باعتبارها تهديدا للسلام والأمن الدوليين.

إن العالم بأسره يعرف أن المسؤولية الرئيسية لمجلس الأمن هي صون السلم والأمن الدوليين، ومن ثم التعامل مع أي حالة أو حادث في العالم قد يشكل تهديدا للسلم والأمن العالميين. ولا يمكن أن يأتي هذا التهديد عن طريق الحرب فيما بين الأمم أو داخلها فحسب، ولكن أيضا يمكن أن ينجم عن الخصومات الدينية أو القبلية أو الاقتصادية أو السياسية. كما يمكن أن ينجم عن الأنشطة الإجرامية التي ترتكب عبر الحدود الوطنية، مما يهدد الرفاه الاقتصادي والتنمية المستدامة لضحايا هذه الأفعال. أما فيما يتعلق بإسهامي في هذه المناقشة الهامة، فأود أن أركز على الجريمة المنظمة عبر الوطنية المرتكبة في البحر في منطقة خليج غينيا باعتباره تهديدا للسلم والأمن العالميين.

أنشأت عدة بلدان في المنطقة لجنة خليج غينيا في ٣ تموز/يوليه ٢٠٠١ لكفالة التقليص إلى أدنى حد من هذه التهديدات التي يتعرض لها الرفاه الاقتصادي والسلام والأمن في المنطقة، إن لم يكن القضاء التام عليها. كما أن ثروة المنطقة الوافرة من المواد الهيدروكربونية والموارد البحرية الحية، إلى جانب أهميتها كطريق رئيسي للنقل البحري بين أمريكا وأوروبا وأفريقيا وإلى آسيا، تجعل منها بيئة جذابة للغاية للمجرمين الذين يرغبون في المشاركة في الأنشطة الشائنة.

وفي حال حظي خليج غينيا بحراسة وإشراف جيدين، فضلا عن خدمات اجتماعية أفضل فمن شأن ذلك أن يقلل من حوادث الأنشطة الإجرامية في مجاله البحري.

بيد أن ذلك، للأسف، لم يتحقق بعد. وبالتالي، فإننا نواجه في المنطقة حالة تزايد في الإجرام في المجال البحري لخليج غينيا، مما يؤدي إلى زعزعة استقرار المنطقة بأسرها، ويشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين. وتضم منطقة خليج غينيا ١٣ بلداً، من ليبريا إلى أنغولا، وتمتد على شريط ساحلي طوله حوالي ٦ ٠٠٠ كيلومتر. فهي مساحة كبيرة من الأراضي والمياه لا يمكن لأي بلد من بلدان المنطقة أن ينجح في حراستها. وليس بمقدور ولا استطاعة أي بلد من بلدان المنطقة حتّى محاولة الاضطلاع بتلك المهمة الهامة.

ولذلك، اجتمعت بلدان المنطقة معا لتشكيل لجنة خليج غينيا بوصفها منتدى لتحديد المشكلات المشتركة، ومقارنة الملاحظات، وحل هذه المشكلات، واعتماد أفضل الممارسات وتشجيع كل دولة من الدول الأعضاء على تحمل المسؤولية الأساسية عن تأمين حدودها البحرية، وعند الحاجة، مساعدة البلدان المجاورة على القيام بنفس الشيء بفضل تجميع الموارد من خلال إنشاء مراكز عمليات بحرية في كل دولة من الدول الأعضاء ومراكز تنسيق متعددة الجنسيات مع الدول المجاورة. ولدينا الآن مراكز تنسيق متعدد الجنسيات قائمة في دوالا وكوتونو، ومراكز إقليمية لتنسيق الأمن البحري في جماعتين من الجماعات الاقتصادية لمنطقة خليج غينيا وهما الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، التي تضم المركز الإقليمي المعني بالأمن البحري الأفريقي، في بوانت نوار؛ والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، التي تضم مركز غرب أفريقيا المعني بالسلامة البحرية الإقليمية، في أبيدجان.

وقد واصلت لجنة خليج غينيا السعي إلى بلوغ الأهداف المنشودة من إنشائها من خلال إنشاء لجان متخصصة للتعامل بصورة جماعية مع المسائل المشتركة في المنطقة. وفي هذا السياق، نظمت اللجنة في عام ٢٠١٨ حلقتين دراسيتين للجمع بين الخبراء من المنظمات الدولية والدول الأعضاء من أجل الإعلام وتداول الأفكار بشأن الأحداث في المنطقة والدول الأعضاء، بهدف اعتماد أفضل الممارسات. وقد نُظّمت الحلقتان الدراسيتان بشأن الموضوعين التاليين: ”إدارة المحيط الأطلسي لمصلحة السلام والأمن والتنمية المستدامة في خليج غينيا“ و ”الاقتصاد الأزرق لمصلحة الأمن الغذائي في منطقة خليج غينيا“. وستتناول حلقتنا الدراسية القادمة موضوع الاستراتيجية البحرية الإقليمية والهجرة غير المنظمة في منطقة خليج غينيا. ومن المقرر عقدها في آذار/مارس في أكرا.

إن الجريمة المنظمة عبر الوطنية المرتكبة في البحر، بوصفها تهديدا للسلام والأمن الدوليين، لا تقتصر على منطقة خليج غينيا. فثمة مناطق أخرى تعاني بنفس القدر من هذا البلاء. وفي حين نجحت عملية تدخل بحري دولي من خارج خليج عدن في التقليل من هذه الحوادث في تلك المنطقة، قد لا يكون ذلك ممكنا في غرب ووسط أفريقيا، والسبب الرئيسي لذلك هو أن بين دول غرب أو وسط أفريقيا أي دولة منهارة، كما كان حال الصومال. كما أن دول المنطقة قد اتخذت التدابير اللازمة للقيام بدوريات في مياهها ولا تزال تتخذ مثل هذه التدابير. ونعلم، بفضل الدراسات والتحليلات التي أجريناها، أن الجريمة المنظمة عبر الوطنية في مياه منطقة خليج غينيا يمكن خفضها عن طريق تدخل أفضل وأكثر تنسيقا على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي.

فعلى الصعيد الوطني، يجب أن نسوّي الخلافات الوطنية من أجل الإثناء عن التعاون مع مرتكبي الجرائم عبر الوطنية المرتكبة في البحر؛ وأن نصلح البيئة المتدهورة من جراء استغلال الموارد الهيدروكربونية في البحر؛ ونُهَيِّئَ الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي من شأنها أن تشجع توظيف الشباب وأن تحدّ من تذمرهم، ولا سيما في تلك البلدان المنخرطة في استغلال الموارد الطبيعية مثل الهيدروكربونات والموارد البحرية الحية. وفي المجتمعات المتعددة الأعراق والقبائل، لا بد لنا أن نكفل إدماج السكان سياسيا، ولا سيما في المناطق الساحلية من البلد. ويجب أن تلتزم حكومات دول المنطقة بالقيام بحملة جادّة ونشطة ومستمرة ترمي إلى إتاحة فرص عمل حقيقية في الديار بدلا من إدامة الهجرة غير الشرعية إلى الخارج، لأن الحال ليس بأفضل دائما على الجانب الآخر. ويجب علينا أن نحسن طاقات القوات البحرية الوطنية وقدراتها على القيام بدوريات فعالة في المجال البحري. وأن نكفل إضفاء الطابع المحلي على الاتفاقات الموقعة بشأن قمع الأنشطة الإجرامية في مياه منطقة خليج غينيا وتنفيذ تلك الاتفاقات، مثل مدونة ياوندي لقواعد السلوك المتعلقة بمنع وقمع أعمال القرصنة والسطو المسلح ضد السفن، والأنشطة غير المشروعة في المجال البحري لغرب ووسط أفريقيا، المؤرخة ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٣.

وعلى الصعيد الإقليمي، يجب أن نعزز التعاون مع الدول المجاورة من أجل تبادل المعلومات بشأن التحركات المشبوهة في المجال البحري؛ وأن نقوم بدوريات وعمليات مراقبة مشتركة في المجال البحري؛ ونتعاونَ لتفعيل استراتيجية بحرية متفق عليها؛ ونتبادل المعدات البحرية لتحسين تنسيق وتنفيذ الاستراتيجيات والسياسات المتفق عليها؛ ونضمن أن تؤدي كل من مراكز التنسيق المتعددة الجنسيات في دوالا وكوتونو والمركز الإقليمي المعني بالأمن البحري الأفريقي في بوانت نوار، ومركز غرب أفريقيا المعني بالسلامة الإقليمية البحرية في أبيدجان مهامها على نحو فعال؛ وكذلك الأمر بالنسبة لمركز التنسيق الأقاليمي في ياوندي، الذي أنشئ عقب اعتماد القرارين ٢٠١٨ (٢٠١١) المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ و ٢٠٣٩ (٢٠١٢) المؤرخ ٢٩ شباط/فبراير ٢٠١٢.

أما على الصعيد الدولي، فيجب أن نعزز المساعدة والتعاون بين الأطراف الدولية والجهات المعنية الأخرى وبلدان المنطقة من أجل تمكينها من تنفيذ البرامج والمشروعات المتفق عليها الرامية إلى الحد من الفقر والقضاء عليه؛ وأن نشجع الاستثمار المباشر في المرافق والهياكل الأساسية لينتفع بها السكان؛ وأن نتّخذ إجراءات للإثناء عن الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم في المنطقة وإلزام الشركات عبر الوطنية باستخدام أفضل الممارسات في أنشطة الاستغلال التي تقوم بها من أجل تجنب التلوث البحري والتدهور البيئي في المنطقة؛ ونعملَ على إنشاء آليات لتجريم شراء النفط الخام المسروق والإثناء عن ارتكاب جرائم من هذا القبيل على يد كيانات من خارج المنطقة؛ ونكفل مصادرة العائدات المتأتية من تلك الجرائم لصالح حكومات الدول التي سُرقت منها هذه الموارد؛ وننشئ آليات دولية لمراقبة التخلص من المخلفات السامة في المياه الإقليمية للمنطقة والمياه الدولية المجاورة للمنطقة.

وبفضل هذا النهج الثلاثي الأبعاد، سيتم الحد من التهديد الذي تشكله الجريمة المنظمة عبر الوطنية المرتكبة في البحر على السلام والأمن الدوليين بقدر كبير، إن لم يتم القضاء عليه تماما، في منطقة خليج غينيا.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أشكر السيدة أدينيكي – أوكونغا على إحاطتها الإعلامية.

سأدلي الآن ببيان بصفتي وزير الخارجية والتعاون في غينيا الاستوائية.

وعلى غرار ما أدلى به فخامة السيد أوبيانغ نغويما مباسوغو، رئيس جمهورية غينيا الاستوائية، هنا في هذه القاعة بالأمس، أود أن أبدأ بالإعراب عن ارتياحي وتشرفي الكبيرين لِترؤسي هذه الجلسة اليوم. وأود أيضا أن أرحب بهذه المناقشة بشأن ”صون السلام والأمن الدوليين: الجريمة المنظمة عبر الوطنية المرتكبة في البحر بوصفها تهديدا للسلام والأمن الدوليين“.

لا توحّد المحيطات الأمم فحسب؛ فالموارد الطبيعية غاية في الأهمية ومن بين أهم الوسائل التي تتيح تقدم البشرية. وفي أفريقيا، يشكل تزايد الجريمة المنظمة الدولية في بحارنا ومحيطاتنا، وعلاقتها المتنامية بالجماعات الإرهابية والجماعات المسلحة في المنطقة، والآثار المترتبة على تغير المناخ خطرا متزايدا يهدد توطيد التنمية خلال العقود الأخيرة، ولا سيما التنمية المستدامة للاقتصاد الأزرق.

وتتكبد قارتنا خسائر بشرية واقتصادية مدمرة جراء الأنشطة غير القانونية في الحيز البحري الأفريقي – الإرهاب البحري وغسل الأموال والتخلص من النفايات السامة والتسرب النفطي وسرقة النفط الخام والغاز الطبيعي والاتجار بالأسلحة والمخدرات والبشر وتهريب اللاجئين والقرصنة والسطو المسلح والصيد غير القانوني والصيد المفرط والجرائم البيئية.

وفي العالم، كما هو الحال في القارة الأفريقية، تجري نسبة أكثر من ٩٠ في المائة من المعاملات التجارية عن طريق البحر. وانعدام الأمن البحري في المنطقة يؤثر على التنمية الصناعية والاقتصادية للبلدان. ولهذا السبب، تسلط خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ الضوء على أهمية الاستثمار في التنمية المستدامة للبحار والمحيطات والموارد البحرية.

ومن خلال الاستراتيجية الأفريقية المتكاملة للبحار والمحيطات لعام ٢٠٥٠، التي أُطلقت في عام ٢٠١٠، يعمل الاتحاد الأفريقي من أجل تعزيز تطوير اقتصاد أزرق مزدهر ومستدام بطريقة آمنة ومستدامة بيئيا. وتركز المرحلة الأولى من الاستراتيجية التي تنتهي في هذا العام، على الترويج الفعال لتبادل المعلومات والاتصالات والتآزر والتعاون وبناء القدرات والتنسيق داخل المناطق دون الإقليمية في القارة وفي ما بينها.

تتشاطر بلدان منطقتي وسط وغرب أفريقيا دون الإقليميتين، بما في ذلك جمهورية غينيا الاستوائية، حيزا بحريا واحدا، هو خليج

غينيا – أحد أكبر الفضاءات الجيوسياسية وأكثرها اكتظاظا بالسكان في القارة الأفريقية، وذلك بمساحة تزيد على ٥ ملايين كيلومتر مربع ويبلغ تعداد سكانها حوالي ٢٦٠ مليون نسمة. ومن أجل الدفاع عن المصالح المشتركة لبلدان خليج غينيا وتعزيز السلام والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في هذا المجال البحري، أنشئت لجنة خليج غينيا في عام ٢٠٠١ بوصفها إطارا مؤسسيا دائما للتعاون يتألف من ثمانية بلدان أعضاء، بما فيها جمهورية غينيا الاستوائية.

إن بلدي يلتزم التزاما راسخا بالإسهام في التنمية المستدامة لأفريقيا والعالم، وكما أثبتنا في العديد من المناسبات، بدعم الجهود العالمية والإقليمية في مجال مكافحة الجريمة المنظمة البحرية بجميع أشكالها والإرهاب. وتشارك غينيا الاستوائية بنشاط في جميع المبادرات التي ترمي إلى تطبيع الحالة الأمنية في خليج غينيا، على غرار مناورات أوبنغام إكسبرس (Obangame Express) العسكرية، التي نجريها بالاشتراك مع الولايات المتحدة والبلدان الأخرى في خليج غينيا.

ويشكل خليج غينيا مصدر معظم التهديدات لأمننا، كما أنه مصدر الموارد التي يقوم عليها اقتصادنا والتي مكنتنا من تطوير بلدنا في السنوات الأخيرة. ومن ثم، فإن هذه المنطقة ذات أهمية حيوية لوجود بلدي، ولم تذهب محاولاتنا لتسوية جميع المنازعات بين بلدي والبلدان المجاورة في خليج غينيا سدى – حيث وقعنا مؤخرا اتفاقا أمنيا مع جمهورية نيجيريا الاتحادية الشقيقة لتحسين حماية مصالحنا المتبادلة.

كما أثبتت لجنة خليج غينيا التزامها من خلال إعلان لواندا بشأن السلام والأمن في منطقة خليج غينيا الصادر في عام ٢٠١٢ وإعلان رؤساء دول وحكومات دول منطقتي وسط وغرب أفريقيا المتعلق بالسلامة والأمن البحريين في مجالهما البحري المشترك، المعتمد في عام ٢٠١٣ في ياوندي.

وأرسى هذان الإعلانان المبادئ التوجيهية لتعزيز وتنفيذ آلية دائمة لإنفاذ ورصد السلام والأمن في المنطقة ولكفالة التنمية في البحر والبر على السواء، بمشاركة عدد من المنظمات دون الإقليمية، مثل الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمنظمة البحرية لغرب ووسط أفريقيا، وبالتعاون الوثيق مع الاتحاد الأفريقي ومنطقة السلام والتعاون في جنوب المحيط الأطلسي والأمم المتحدة.

وحققت هذه الجهود نتيجة استراتيجية تمثلت في اعتماد مدونة قواعد السلوك المتعلقة بقمع القرصنة والسطو المسلح ضد السفن والأنشطة البحرية غير المشروعة في غرب ووسط أفريقيا، الموقعة أيضا في ياوندي في عام ٢٠١٣، وهي أداة رئيسية لضمان المساءلة فيما يتعلق بالسلام والاستقرار البحريين في المنطقة، والتي يخضع تنفيذها لعمليات تقييم تقني أولي حاليا. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، أنشأت لجنة خليج غينيا مركز التنسيق الأقاليمي للسلامة والأمن البحريين في خليج غينيا في ياوندي لكفالة تنفيذ مدونة قواعد السلوك وغيرها من الاستراتيجيات المتصلة بالسلامة والحماية البحريتين في غرب ووسط أفريقيا. ومنذ ذلك الحين، أسهمت جمهورية غينيا الاستوائية في تنفيذ صكوك اللجنة واستراتيجياتها. وتمثل أحد أكبر إسهاماتها في إنشاء وتمويل وصيانة مدرسة مهنية عسكرية بحرية في مدينة باتا، تلقى ضباط وضباط صف من ٢٠ دولة أفريقية التدريب فيها حتى الآن.

وشكلت أعمال القرصنة في خليج غينيا خلال العقد الماضي نسبة ٣٠ في المائة من جميع الهجمات في المياه الأفريقية وهناك ثلاثة أسباب رئيسية لذلك. أولا، لقد أُحرز تقدم في مكافحة القرصنة قبالة سواحل شرق أفريقيا. وثانيا، تحقق بعض النجاح في احتواء الاتجار بالمخدرات والأسلحة عن طريق البر في أفريقيا والقارات الأخرى. وثالثا، ثمة حاجة إلى تعزيز القدرة على وضع وإنفاذ أطر قانونية إقليمية ووطنية لمكافحة الجرائم البحرية، حيث أن تصور أن مخاطر خرق القانون متدنية يجتذب المجرمين للانخراط في الصيد غير القانوني، من بين أمور أخرى.

إن ما يحدث في خليج غينيا يهمنا جميعا هنا. فخليج غينيا طريق هام للشحنات التجارية من أوروبا وأمريكا إلى غرب ووسط أفريقيا والجنوب الأفريقي. وهو ذو أهمية أساسية لإمدادات الطاقة العالمية بسبب قربه من أوروبا وأمريكا الشمالية. كما أنه مصدر هام للموارد الطبيعية للولايات المتحدة والصين واليابان وجمهورية كوريا والبلدان الأوروبية. وخليج غينيا غني أيضا بالموارد الحيوانية والمعدنية اللازمة للتنمية الاقتصادية المستدامة لبلدانه الأعضاء ولأفريقيا، حيث يعتمد النظام الغذائي لنسبة ٤٠ في المائة من السكان على المنتجات السمكية.

طلب رؤساء دول لجنة خليج غينيا، مع إشارة خاصة إلى الإعلانات التي أشرت إليها، أن تدعم مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والشركاء الاستراتيجيين الآخرين الممثلين في هذه القاعة الجهود التي يبذلونها لضمان السلام والأمن في المجال البحري، ومكافحة الإرهاب والقرصنة وتحقيق التنمية المستدامة لبلدان المنطقة، وبعضها من بين الأكثر احتياجاً في العالم، وتواجه في نفس الوقت حالات صراع ونزوح مجموعات كبيرة من اللاجئين والمشردين.

تقر القرارات ٢٠١٨ (٢٠١١) و ٢٣١٦ (٢٠١٦) و ٢٣٨٣ (٢٠١٧) والبيان الرئاسي S/PRST/2016/4، ضمن وثائق أخرى، بالحاجة إلى اتخاذ إجراءات جماعية. وتتجلى الطريقة الوحيدة لضمان الأمن البحري في العمل معاً، حيث أننا إذا قمنا بذلك، سنتمكن من جني الفوائد الهائلة التي توفرها البحار. وفيما يتعلق بوسط أفريقيا، من الإنصاف القول إن مستوى الاهتمام والأبحاث والاستثمار من جانب الأمم المتحدة في المنطقة أقل بكثير مما هو في مناطق أخرى من أفريقيا. إن غض الطرف عن الأهمية البحرية لوسط أفريقيا يقوض الجهود القارية والعالمية المبذولة لإرساء القيمة الحقيقية للموارد البحرية للمنطقة، ولتحقيق التنمية المستدامة لمحيطاتنا من خلال التجارة العادلة وتطوير وتنفيذ الأطر القانونية ذات الصلة.

في الختام، أناشد جميع الحاضرين أن نبذل قصارى جهودنا لتصحيح الوضع حتى يمكننا البناء على التقدم المحرز وتعزيزه وجهودنا الجماعية من أجل مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية، بهدف توطيد السلام والأمن في عالمنا.

أستأنف الآن مهامي كرئيس للمجلس.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الآخرين الذين يرغبون في الإدلاء ببيان.

السيد دولاتر (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر غينيا الاستوائية على مبادرتها بعقد هذه الجلسة، بشأن الجريمة المنظمة عبر الوطنية المرتكبة في البحار، وأرحب بحضور وزير خارجيتها. كما أشكر السيد يوري فيدوتوف، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والسيدة فلورنتينا أديناكي أوكونغا، الأمينة التنفيذية للجنة خليج غينيا، على إحاطاتيهما الزاخرتين بالمعلومات. وأود أن أعرض ثلاث نقاط.

أولا، إن انعدام الأمن البحري الناجم عن الجريمة عبر الوطنية المرتكبة في البحار، يمثل تهديدا أمنيا أكبر، نظرا لعظم التحديات الاقتصادية والاجتماعية ذات الصلة به. وتكفي الإحصائيات التالية لتوضيح المخاطر التي يشكلها انعدام الأمن البحري: إن ٩٠ في المائة من التجارة العالمية تمر عبر البحار، وكما ذكرنا سابقاً، يعد خليج غينيا أحد أكبر حقول النفط البحرية في العالم، حيث تقدر احتياطياته بنحو ٢٤ بليون برميل، أو ٥ في المائة من إجمالي الاحتياطيات العالمية، في حين يمر ما يناهز ٤٠ في المائة من حركة النقل البحري في العالم عبر مضيق باب المندب. لذلك، وجدت الجريمة المنظمة عبر الوطنية، بيئة طبيعية إن لم تكن مثالية في البحر، في حين أن التهديدات التي تواجه الأمن البحري ليست مجرد تهديدات نظرية. وتوضح القرصنة البحرية في خليج عدن وأعمال السطو في خليج غينيا بشكل كامل التهديد الذي تمثله الجريمة المنظمة عبر الوطنية المرتكبة في البحار، على الأفراد والدول والشركات. وعلاوة على ذلك،

تدرك بعض الجماعات الإجرامية كيفية الاستفادة من انعدام الأمن البحري من أجل الانخراط في أشكال أخرى من الاتجار، بما في ذلك الاتجار بالمهاجرين، كما رأينا في البحر الأبيض المتوسط. إن تهريب المخدرات في أعالي البحار، سواء تعلق الأمر بالهيروين من أفغانستان أو الكوكايين المنتج في أمريكا الجنوبية، يغذي الجماعات الإرهابية ويزعزع استقرار اقتصادات بأكملها عن طريق تعزيز الفساد. إن نهب موارد مصايد الأسماك هو حقيقة صادمة أخرى تزعزع استقرار المناطق الساحلية وتسبب عواقب بيئية واجتماعية اقتصادية ضارة.

ثانيا، إن الملاحظة المثيرة للجزع التي طرحتها للتو، تجعل من الضروري العمل بقوة على الصعيدين الدولي والإقليمي لاحتواء هذه التهديدات بعينها. وتلتزم فرنسا التزاما كاملا بمكافحة انعدام الأمن البحري في العديد من المناطق، ولا سيما في خليج غينيا والبحر الأبيض المتوسط ومنطقة البحر الكاريبي. بصفتنا الوطنية، وكمثال واحد فقط، فقد حافظنا على وجودنا في خليج غينيا لمدة ٢٥ عاماً من خلال بعثة كورمبي وأنشطة التعاون ذات الصلة في مجالي الأمن والدفاع. إننا نعتمد على شبكة دائمة من الشركاء لمساعدة البلدان الشريكة على تعزيز قدراتها على مراقبة السواحل والاستجابة، ومنذ عام ٢٠١٥، قمنا بتدريب خبراء في المعهد الأقاليمي للأمن البحري في أبيدجان. كما أننا نشارك في أنشطة الاتحاد الأوروبي في خليج عدن في إطار عملية أتالانتا، التي أدت دورا رئيسيا في الحد من عدد أعمال القرصنة في المنطقة، وتقوم حاليا بتنفيذ العديد من البرامج لتعزيز قدرة الدول. ومن ثم، فإن عملية أتالانتا تمثل قصة نجاح حقيقية أسهمت إسهاما كبيرا في الميدان، وهو ما يستلزم الإشادة بالاتحاد الأوروبي والدول المعنية.

وفي خليج غينيا، نشطت دول الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ولجنة خليج غينيا بشكل خاص منذ عام ٢٠١٣. ومن خلال مجموعة أصدقاء خليج غينيا التابعة لمجموعة الدول السبع، أيدت فرنسا بقوة إقامة هيكل للأمن البحري الأقاليمي كجزء من عملية ياوندي. ويمثل إنشاء مركز التنسيق الأقاليمي للسلامة والأمن البحريين في خليج غينيا، الذي يشكل آلية فريدة من نوعها لتنفيذ ورصد الاستراتيجية الإقليمية لمكافحة انعدام الأمن البحري، خطوة رئيسية في هذا الاتجاه.

ثالثا وفي الختام، أود أن أقدم ثلاث توصيات ذات أولوية لتعزيز التزامنا بمكافحة انعدام الأمن البحري. تتمثل التوصية الأولى في تعزيز قدرات الدول الهشة، وهو أمر حيوي لمنع ومكافحة مجمل جوانب الجريمة المرتكبة في البحار، التي تشمل القرصنة والاتجار بالمخدرات والنفط والبشر وتهريب المهاجرين. وفي هذا الصدد، من الضروري التركيز على تطوير نظام قضائي ونظام سجون قادر على معالجة هذه الظواهر في إطار سيادة القانون؛ ومن الواضح أن لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة دورا رئيسيا يتعين عليه القيام به في هذا المجال. وتتمثل التوصية الثانية في تعزيز التعاون بشكل أفضل بين جميع الأطراف الفاعلة الحكومية والمنظمات الإقليمية والدولية، ولا سيما من أجل تعزيز تبادل المعلومات. ومن الواضح أن التعاون الوثيق مع الأطراف الفاعلة الاقتصادية وغير الحكومية، بدءا بالصناعة البحرية، ضروري في هذا الصدد. وتتمثل التوصية الثالثة، كأولوية أوسع نطاقا، في ضمان إتاحة البدائل لسكان المناطق الساحلية من خلال اتباع سياسات إنمائية طموحة. وسيتيح الجمع بين خطوط العمل الثلاثة هذه مكافحة الجريمة العابرة للحدود الوطنية المرتكبة في البحر، بشكل فعال.

وتأكدوا من التزام فرنسا بمواصلة بذل قصارى جهودها في هذا الصدد.

السيد بيكستين دو بيتسويريفا (بلجيكا) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر غينيا الاستوائية على تنظيم هذه المناقشة الهامة وحسنة التوقيت بشأن الأمن البحري. وكذلك نشكر السيد فيدوتوف والسيدة أدينيكي – أوكونغا على إحاطتيهما.

وكما ذكرتم، السيد الرئيس، فإن ٩٠ في المائة من التجارة العالمية تتم عن طريق البحر، وظلت بلجيكا دائما تشكل مركزا للتجارة البحرية الدولية. وينشط العديد من شركات الشحن وتجريف الأعماق البلجيكية في جميع أنحاء العالم، وهي عرضة بصفة خاصة للجرائم البحرية. ويشكل ميناء أنتويرب أهم مركز بحري للمعاملات التجارية بين الاتحاد الأوروبي والقارة الأفريقية وهو يرتبط بعلاقات وثيقة مع العديد من الموانئ الواقعة في خليج غينيا، بما في ذلك داكار وسان بيدرو وكوتونو وكريبي. ويساورنا القلق إزاء تزايد أعمال القرصنة في خليج غينيا. وقد انضمت بلجيكا في عام ٢٠١٣ إلى مجموعة أصدقاء خليج غينيا التابعة لمجموعة الدول السبع لدعم عملية ياوندي الأقاليمية. وتقدم بلجيكا، بصفتها عضوا في فرقة عمل الاتحاد الأوروبي المعنية بالسلامة البحرية في خليج غينيا، مساعدة ملموسة لخطة عمل الاتحاد الأوروبي ٢٠١٥-٢٠٢٠، دعما للجهود التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ولجنة خليج غينيا.

إن الجرائم البحرية العابرة للحدود الوطنية مسألة معقدة ومتعددة الجوانب حيث يستغل مرتكبوها الثغرات القانونية والأمنية في المياه الدولية والصعوبات التي ينطوي عليها ضمان السيطرة الكاملة على السواحل البحرية وعدم كفاية التعاون الإقليمي والجذور العميقة للجريمة المنظمة والإرهاب. ومن الضروري وضع نهج شامل ومتكامل لمواجهة هذا التحدي المتعدد الأبعاد، ويجب اتخاذ تدابير في العديد من المجالات، بما في ذلك الدفاع والأمن والعدالة.

أولا، على جبهة الدفاع والأمن، تنخرط بلجيكا في العديد من الجهود الدولية المهمة. فنحن نشارك في عملية أتالانتا التي تكافح القرصنة البحرية في القرن الأفريقي والبحر الأحمر وخليج عدن وخليج عمان. وقد نشرنا فرقاطة في العملية لأربع فترات مدة كل منها ثلاثة أشهر، كما شاركنا في قيادة العملية. وكذلك ساعدت بلجيكا على إنشاء ”مركز الأمن البحري – القرن الأفريقي“، الذي تتعاون من خلاله القوات البحرية وسفن الشحن التجارية تعاونا وثيقا. وأخيرا، دأبت بحريتنا على إرسال سفينة سنويا، منذ عام ٢٠١٣، إلى خليج غينيا لدعم بلدان المنطقة في تعزيز قدراتها البحرية.

وعلى الصعيد القضائي والشرطي، اتخذت بلجيكا عددا من الخطوات الهامة. أولا، أُدين عدد من عتاة القراصنة في بلجيكا وذلك بفضل التعاون القانوني الدولي وسن تشريعات جديدة والجهود الاستباقية التي تبذلها أجهزتنا الشرطية والقضائية. وربما كانت الحالة الأشهر هي إدانة محمد عبدي حسن في عام ٢٠١٣، وهو العقل المدبر للهجوم على سفينة التجريف البلجيكية بومبيي في عام ٢٠٠٩. وثانيا، اعتمدت بلجيكا، استنادا إلى اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، قانونا تقدميا للغاية يوفر خيارات مرنة لاستجواب واعتقال واحتجاز شركاء القراصنة ويُمكن من التعاون الوثيق بين القضاء والشرطة وأفراد البحرية. كما وضعت بلجيكا إطارا قانونيا لنشر حراس مسلحين من القطاع الخاص لحماية السفن التجارية. وكذلك اتخذنا موقفا قويا بشأن مسألة الاتجار بالمخدرات عبر البحار. وتعمل الشرطة المحلية والاتحادية وسلطات الجمارك وهيئة التفتيش الاجتماعي ومكتب المدعي العام تحت إدارة واحدة في ميناء أنتويرب لتعزيز عمليات التبادل وزيادة الكفاءة، وذلك في أحد أولى الترتيبات من هذا القبيل في العالم.

ومن ثم، فإن جهودنا الوطنية مهمة، ونحن نرى أن الدول الأكثر ضعفا تستحق الدعم، لأننا جميعا متضررون. والدعم المقدم من الأمم المتحدة وعدد من كياناتها، ولا سيما مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، مفيد للغاية وينبغي زيادته. غير أننا نعلم جميعا أن جهودنا الوطنية ستكون بلا جدوى إن لم يرافقها تعاون إقليمي ودولي حقيقي. وهنا أيضا، يمكننا تحسين جهودنا ويجب علينا القيام بذلك، لأن الجريمة تزدهر عندما تتجزأ جهودنا.

أخيرا، لا يمكننا أن نفهم ظاهرة الجريمة البحرية فهما سليما من دون النظر في جذورها العميقة، بما في ذلك تدهور الأوضاع الاقتصادية لقطاعات كبيرة من السكان وانعدام الآفاق المستقبلية.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نرحب بكم، سيدي، رئيسا لمجلس الأمن ونشكركم على اتخاذ المبادرة بعقد جلسة اليوم. كما نشكر السيد فيدوتوف والسيدة أدينيكي – أوكونغا على إحاطتيهما.

إننا نتشاطر الشواغل إزاء اتساع نطاق أنشطة الجماعات الإجرامية الدولية، بما في ذلك في أعالي البحار. ومن المؤسف أننا لم نستطع وقف تفاقم دوامة الهجرة غير القانونية، في حين أن حجم الاتجار غير المشروع بالأسلحة والمخدرات في ازدياد ولا يزال الاتجار بالبشر مستمرا. ونحن نواجه أخطار القرصنة والسطو المسلح في البحر في العديد من المناطق اليوم. ويساور الاتحاد الروسي قلق بالغ إزاء حوادث السطو مؤخرا على سفن تجارية، والتي شهدت أخذ رهائن من البحارة الروس.

ووضع نهج نظامي لمنع الأنشطة الإجرامية المعقدة والقضاء عليها ليس بالمهمة السهلة. ونرحب بالجهود التي تبذلها في هذا الصدد عدد من آليات الأمم المتحدة التي أثبتت فعاليتها في حالات كثيرة، بما في ذلك الدورات العادية لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، التي تتخذ من فيينا مقرا لها. وتواصل الجمعية العامة ولجنتها الثالثة التركيز على شتى جوانب مكافحة الأنشطة غير القانونية. كما أن ثمة تعاونا ناجحا في القوالب الإقليمية، ولا سيما في قوالب من قبيل فريق الاتصال المعني بمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال ولجنة خليج غينيا والمنتدى البحري لرابطة أمم جنوب شرق آسيا ومؤتمر قمة شرق آسيا بشأن الأمن والتعاون في المجال البحري. وينخرط مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بنشاط، في المقام الأول، من خلال تقديم المساعدة التقنية المتخصصة للدول المهتمة بناء على طلبها. ونرحب بالدعم الذي توفره تلك الجهود.

لقد درج الاتحاد الروسي تقليديا على الدعوة إلى تعزيز الدور التنسيقي المركزي للأمم المتحدة في مكافحة الجريمة، ونرى ضرورة إنشاء آلية تنسيق حكومية دولية عالمية، تحت رعاية الأمم المتحدة، مع تكليفها بولاية واسعة من حيث المهام والنطاق الجغرافي بحيث تكون مستقلة عن فريق الاتصال المعني بمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال وغيره من المنتديات الإقليمية التي تكافح القرصنة البحرية والجريمة. ومن شأن إنشاء هيكل متخصص من هذا القبيل أن يسهل كثيرا حل عدد من المسائل فيما يتعلق بمكافحة التحديات والتهديدات الجديدة في البحر.

وفي سياق تلك التهديدات، لن يبقى المجلس على الهامش، بطبيعة الحال.

وقد ناقش مرارا وتكرارا جوانب محددة من القرصنة والسطو المسلح في البحر في مناطق مختلفة من العالم، فضلا عن الاتجار بالبشر في حالات النزاع المسلح. وغني عن القول إنه قام أيضا بإيلاء الاهتمام على نحو رئيسي لاستمرار العلاقة الوثيقة بين النزاعات المسلحة والإرهاب ومختلف أشكال الجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما في ذلك الاتجار غير المشروع بالأسلحة، والمخدرات، ومواد التراث الثقافي، فضلا عن الهجرة غير المشروعة. وقد وضع مجلس الأمن أساسا قانونيا جديا في جميع تلك المجالات من خلال اعتماده لقرارات وبيانات رئاسية محددة. لكن هناك مجالات لا تتسم فيها سلطته وصلاحياته بالوضوح تماما. وستُثار العديد من الأسئلة إن تعهد مجلس الأمن بتنظيم الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، أو تدهور البيئة البحرية، على سبيل المثال. إن واجب المجلس، بموجب ميثاق الأمم المتحدة، هو أن يتصدى بأكبر قدر ممكن من الفعالية والكفاءة للأزمات التي تهدد السلم والأمن الدوليين.

بومن هذا المنطلق، نؤكد من جديد تصميمنا على مواصلة الإسهام في توسيع نطاق التعاون الدولي في مجال إنفاذ القانون

بغية إزالة التهديدات الملحة التي تشكلها الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

السيد كوهين (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكركم، السيد أيسونو أنغوي، على الانضمام إلينا وعلى رئاسة هذه الجلسة اليوم. كما أشكر السيد فيدوتوف والسيدة أوكونغا على إحاطتيهما الإعلاميتين. وتشكر الولايات المتحدة غينيا الاستوائية على إدراجها في جدول أعمال مجلس الأمن هذا الأثر الجانبي العويص لاقتصادنا العالمي الحديث. إننا جميعا نعتمد على السفن لنقل البضائع بأمان من ميناء إلى آخر في جميع أنحاء العالم. ومن مصلحتنا جميعا وقف الجريمة في البحار. فهي مسألة أكبر من أن تتصدى لها أي دولة بمفردها.

وينبغي لكل بلد على حدة أن ينشر مجموعة واسعة النطاق من الأدوات – الدبلوماسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والاستخباراتية وفي مجالي إنفاذ القانون والقضاء – لمعالجة هذه المشكلة. وبالمثل، ينبغي لجميع البلدان التي صدقت على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها الملحقة أن تضاعف جهودها بغية تنفيذها بمزيد من الفعالية. ونحث جميع الدول التي لم تصدق بعد على الاتفاقية على القيام بذلك، ونناشد جميع الدول الأطراف أن تضمن أن قوانينها المحلية تجرم على النحو الملائم الجرائم الأساسية الواردة في الاتفاقية وبروتوكولاتها. فالقيام بذلك سييسر على سلطات إنفاذ القانون والعدالة الجنائية التحقيق مع المجرمين عبر الوطنيين.

وبالإضافة إلى ذلك، هناك العديد من قرارات مجلس الأمن القائمة التي تعزز الأمن البحري، وتنفيذها يبقي بحارنا أكثر أمانا. فقد أدى القرار ١٨١٦ (٢٠٠٨) إلى النشر المنسق لقوات بحرية دولية لمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال، مما أسفر عن انخفاض مطرد في عدد هجمات القراصنة وعمليات الاختطاف منذ عام ٢٠١١. والقرار ٢٠٣٦ (٢٠١٢) حظر تصدير الفحم الصومالي، مما قطع على نحو ناجح مصدرا هاما من مصادر إيرادات حركة الشباب وأضعف قدرة هذه الجماعة على تنفيذ أعمالها الإرهابية.

والقرار ٢٢١٦ (٢٠١٥) أنشأ حظر للأسلحة محدد الأهداف لمنع الأعمال التي تهدد السلام والأمن والاستقرار في اليمن. وفي سياق ذلك القرار، ضبطت البحرية الأمريكية أسلحة كانت متجهة إلى المتمردين الحوثيين. والقرار ٢٣٧٥ (٢٠١٧) حظر عمليات النقل بين سفينة وأخرى لأي أصناف أو سلع إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ومنها لمنعها من بيع الفحم وشراء الوقود بصورة غير قانونية، والقرار ٢٣٩٧ (٢٠١٧) مكن الدول من مصادرة وحجز أي سفن تنتهك الجزاءات. والقرار ٢١٤٦ (٢٠١٤) حظر تصدير النفط من ليبيا بطريقة غير مشروعة، وأذن للدول باتخاذ إجراءات ضد تلك السفن عن طريق اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١).

وبالإضافة إلى هذه الأدوات، يكتسي بناء القدرات أهمية حيوية لمعالجة مسألة الأمن البحري. وما فتئت الولايات المتحدة شريكا ثابتا للعديد من البلدان في تلك الجهود. وقد جدد الرئيس ترامب هذا الالتزام في الأمر التنفيذي الذي أصدره في شباط/فبراير ٢٠١٧ بشأن المنظمات الإجرامية عبر الوطنية، والذي أمر فيه حكومتنا بمساعدة الشركاء في تعزيز قدراتها في مجال الأمن البحري.

ودعما لعملية ياوندي لعام ٢٠١٣، تعمل الولايات المتحدة مع الإنتربول ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على تقديم المساعدة إلى كوت ديفوار وغانا وتوغو وبنن ونيجيريا في خليج غينيا. ونحن نعمل معا على تحسين تبادل المعلومات الإقليمية، وإنفاذ القانون البحري، والقدرات في مجالي الحظر والتحقيق، والإصلاحات القانونية.

ولمكافحة الأنشطة البحرية المدرجة في أفريقيا، تعمل قيادة الولايات المتحدة في أفريقيا مع الشركاء الأوروبيين والأفارقة منذ

عام ٢٠١١ على إجراء التدريبات البحرية السنوية في عرض البحر في خليج غينيا وخليج عدن. وأدت هذه البرامج إلى تعزيز قدرات أجهزة إنفاذ القانون على حظر السلع غير المشروعة ومكافحة الاتجار بالبشر ومنع صيد الأسماك بصورة غير مشروعة.

إن الاتجار بالمخدرات على الصعيد الدولي يهدد أيضا الأمن البحري، بما في ذلك بالنسبة للأشخاص الذين يعتمدون على المحيطات، لا سيما أن إنتاج الأفيون والكوكايين على الصعيد العالمي قد بلغ مستويات قياسية في عام ٢٠١٨. ولمعالجة ذلك، أعلن الرئيس ترامب عن نداء عالمي للعمل بشأن مشكلة المخدرات العالمية في الخطاب الذي ألقاه في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ أمام الجمعية العامة (انظر A/73/PV.6)، لتحقيق الأهداف التالية: الحد من الطلب على المخدرات وقطع العرض من المخدرات غير المشروعة، وتوسيع نطاق العلاج وتعزيز التعاون الدولي.

إن الجريمة المنظمة المرتكبة في البحر تضر بنا جميعا، وتتطلب منا كافة استجابة منسقة. وإحراز تقدم حقيقي بشأن هذه المسألة سيتطلب اتخاذ إجراء محدد أقوى من التعاون الدولي، الذي ستظل الولايات المتحدة شريكا قويا له.

السيد إيبو (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): بما أن هذه أول مرة أخاطب فيها المجلس منذ أن تولت جمهورية غينيا الاستوائية رئاسته، وأنا أرحب بحضوركم هنا، سيدي الرئيس، أود أيضا أن أهنئ بلدكم وأعرب للسفير ندونغ مبا وفريقه عن أطيب تمنياتي على قيادتهما الناجحة لأعمال المجلس خلال شهر شباط/فبراير.

إن كوت ديفوار وغينيا الاستوائية، شأنهما شأن سائر بلدان خليج غينيا، يواجهان استمرار انعدام الأمن البحري وأعمال القرصنة على مدى عدة سنوات. وبالنظر إلى الأهمية الكبيرة للقطاع البحري على اقتصادات دول خليج غينيا، من الواضح أن أعمال القرصنة البحرية، علاوة على ما تشكله من تهديد للسلام والأمن، تقوض الجهود الدؤوبة التي تبذلها بلدان المنطقة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وهكذا، فإننا، ولأسباب وجيهة، نرحب باختيار غينيا الاستوائية لموضوع الجريمة المنظمة عبر الوطنية المرتكبة في البحر، التي ازدادت التحديات المتصلة بها وضوح بفضل الإحاطتين الإعلاميتين الشافيتين اللتين أدلى بهما السيد يوري فيدوتوف والسيدة أوكونغا، اللذين نود أن نشكرهما.

والانخفاض المطرد في عدد الهجمات على السفن بين عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٥ أذكى الآمال في أن خليج غينيا سيخرج تدريجيا من المناطق البحرية المعرضة للخطر. والواقع أن الهجمات في المنطقة، وفقا لإحصاءات المكتب البحري الدولي، انخفضت من ٥٢ في عام ٢٠١٣ إلى ٤١ في عام ٢٠١٤، و ٣١ في عام ٢٠١٥، وهو انخفاض بنسبتي ٢١ في المائة و ٢٤ في المائة على الترتيب، خلال كلتا الفترتين. وللأسف، فإن أعمال القرصنة تلك التي تستهدف بصورة رئيسية السفن التجارية، شهدت اتجاها تصاعديا في غرب أفريقيا خلال عام ٢٠١٨.

ووفقا لآخر تقرير سنوي لمركز الإبلاغ عن القرصنة التابع للمكتب البحري الدولي، فإن عدد الأعمال المسجلة بين كوت ديفوار وجمهورية الكونغو الديمقراطية ارتفع إلى أكثر من الضعف، ليصل إلى ٨٢ من مجموع ٨٧ المسجلة في جميع أنحاء القارة الأفريقية. كما تشهد هذه المنطقة أعلى تركيز لأعمال العنف، أي ١٠٠ في المائة من ست عمليات لاختطاف السفن في السنة؛ ١٣ من بين ١٨ منها شملت حوادث إطلاق النار على الزوارق؛ و ١٣٠ من بين ١٤١ شهدت حوادث أخذ الرهائن؛ و ٧٨ من بين ٨٣ شهدت عمليات الاختطاف طلبا للفدية المسجلة في جميع أنحاء العالم.

إن أعمال القرصنة تشكل مصدر قلق بالغ لتلك الدول، لا سيما وأنها الآن تؤثر على سلامة وأمن الهياكل الأساسية لموانئها، التي تشكل شريان الحياة للاقتصادات المحلية. ولاحتواء

تلك التهديدات، سلمت دول خليج غينيا بالحاجة الملحة إلى التصدي بصورة فعالة ومستدامة لهذه الظاهرة.

وباتخاذ تلك الدول للقرار ٢٠٣٩ (٢٠١٢)، الذي يشجعها على وضع استراتيجية إقليمية لمكافحة القرصنة وإيجاد آلية متعددة الجنسيات وعبر إقليمية تشمل منطقة الخليج قاطبة، فإنها وضعت استراتيجية مشتركة من أجل مكافحة انعدام الأمن البحري في خليج غينيا.

وقد اعتمد ذلك رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، ولجنة خليج غينيا في مؤتمر قمة ياوندي المعقود في ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٣.

ومكنهم مؤتمر القمة أيضا من الموافقة على مدونة لقواعد السلوك ومذكرة تفاهم بشأن الأمن البحري في خليج غينيا لإنشاء مركز للتنسيق الأقاليمي في ياوندي للتعاون مع المركز الإقليمي للأمن البحري لوسط أفريقيا في بوانوار، جمهورية الكونغو، والمركز الإقليمي للأمن البحري للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في أبيدجان، كوت ديفوار. وهذه الشبكة المؤسسية، المتوائمة تماما مع الاستراتيجية البحرية المتكاملة لأفريقيا لعام ٢٠٥٠ بشأن المحيطات والبحار، يعززها تنفيذ استراتيجيات دون إقليمية مضادة مثل الاستراتيجية البحرية المتكاملة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، المعتمدة في ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٤ في ياموسوكرو.

إن تجدد أعمال القرصنة يتطلب من المجلس معالجة الحاجة الملحة إلى تعزيز القدرات اللوجستية والتشغيلية في دول المنطقة ومواصلة تعزيز التعاون دون الإقليمي. ولا تزال كوت ديفوار مقتنعة بأن الاستراتيجيات دون الإقليمية والإقليمية لا يمكن أن تكون فعالة إلا إذا استندت أولا وقبل كل شيء إلى استراتيجيات وقدرات وطنية قوية، لأن المسؤولية الرئيسية عن ضمان السلم والأمن الدوليين تقع على عاتق كل الدول. ومن هذا المنطلق، وبدعم من الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف، اعتمد بلدي استراتيجية وطنية لعمل الدولة في البحر ترمي إلى إيجاد حيز بحري آمن وكاف ومستدام لكوت ديفوار يخدم الازدهار الاقتصادي والتنمية البشرية. وبغية تنفيذ تلك الاستراتيجية، حصلنا على أربعة زوارق دورية وفتحنا مركزين للعمليات البحرية في اثنين من موانئنا الرئيسية من أجل تمكين أسطولنا البحري من التعرف على التهديدات ومنعها بشكل أفضل وحماية مواردنا البحرية ومشاركة البيانات مع بلدان الجوار. ويود وفدي أن يغتنم هذه الفرصة ليؤكد من جديد امتنان حكومة كوت ديفوار لشركائها الثنائيين والمتعددي الأطراف على دعمهم المتعدد الأوجه في تنفيذ الإجراءات التي تتخذها الدولة في عرض البحر وبناء قدرتنا الوطنية لمواجهة تحدي انعدام الأمن البحري. وفيما يتعلق بالتعاون دون الإقليمي، فإن استضافة بلدي للمركز الإقليمي للأمن البحري لغرب أفريقيا والمعهد الأقاليمي للأمن البحري هو تعبير واضح عن التزامه بمكافحة انعدام الأمن البحري.

وكوت ديفوار ترحب بالجهود التي تبذلها دول خليج غينيا لتعزيز قدراتها الوطنية بالتآزر مع الاتحاد الأفريقي وجميع الشركاء الدوليين. ونعتقد أنه لكي تكون دول خليج غينيا فعالة، يجب أن تتصرف وفقا للقواعد الثلاث: التعاون والتنسيق والتآزر. ويجب تعزيز التنسيق بين الجهات المؤسسية الوطنية الفاعلة لدينا، بما في ذلك القوات البحرية وخفر السواحل وشرطة الموانئ وموظفي الجمارك والسلطات القانونية. وفي نهاية المطاف، ينبغي أن يؤدي التنسيق إلى وجود حيز وحيد يمكن من خلاله لأفراد الشرطة وموظفي الجمارك والمؤسسات القانونية أن يتشاركوا المعلومات، وأن يُعترَف فيه بحقهم في محاكمة مرتكبي أعمال القرصنة البحرية في البحر وعلى البر.

علاوة على ذلك، يجب إيجاد حلول مستدامة لأعمال القرصنة البحرية في إطار نهج كلي يجمع بين مكافحة الفقر والبطالة، وهما آفتان تعززان تجنيد العديد من الشباب من قبل

شبكات الجريمة البحرية. وفي هذا الصدد، يود بلدي أن يؤكد على أهمية دور الأمم المتحدة، لا سيما مجلس الأمن. ونثني على العمل الذي يقوم به مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في تقديم مساعدته الفنية في بناء قدرات دول غرب أفريقيا.

في الختام، أود أن أؤكد إيمان بلدي بأن بناء القدرات الوطنية وتعزيز التعاون بين الدول والمنظمات الإقليمية والدولية يجب أن يكون الأساس لعملنا كيما يتسنى لنا مكافحة انعدام الأمن البحري والقرصنة في خليج غينيا على نحو فعال.

السيد شولتز (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر غينيا الاستوائية على تنظيم هذه المناقشة، والسيد إيسونو أنغي على ترؤسها. أود أيضاً أن أشكر السيد فيدوتوف والسيدة أدينيكي – أوكونغا على إحاطتيهما الإعلاميتين الرائعتين.

لا تزال القرصنة والسطو المسلح في البحر وغير ذلك من الأنشطة غير المشروعة وغير القانونية في خليج غينيا تشكل مصدرا للقلق. ونحن لا نتكلم عن جريمة صغيرة. وما لم يُكبح جماح تلك الأنشطة، فإنها يمكن أن تزعزع استقرار المنطقة برمتها. وكما سمعنا من مقدمي الإحاطات الإعلامية هذا الصباح، فقد قامت الدول الساحلية والمنطقة والمجتمع الدولي ككل بتحليل المخاطر والتصرف بشأنها. بيد أنه يمكننا، بل وينبغي لنا، أن نفعل ما هو أفضل من ذلك. يمكننا أن نبني على أساس متين من الجهود الإقليمية والتعاون الدولي في خليج غينيا. وإننا نحيي الروح الريادية التي أبدتها بلدان المنطقة. ومؤتمر القمة المعقود في حزيران/يونيه ٢٠١٣ ،وضم الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ولجنة خليج غينيا كان بمثابة نقطة تحول. وأنا ممتن بصفة خاصة للسيدة أدينيكي أوكونغا، من لجنة خليج غينيا، على العمل الكبير الذي قامت به اللجنة في هذا الشأن لسنوات عديدة.

وظلت ألمانيا نشطة في المنطقة لسنوات عديدة، ثنائيا وفي إطار الاتحاد الأوروبي. ودعمنا عملية ياوندي للأمن البحري في غرب أفريقيا. ويحضرني مثالان، فقد ساهمت ألمانيا في تمويل مركز التنسيق الأقاليمي في ياوندي، وكعضو في مجموعة الدول السبع أصدقاء خليج غينيا، ساهمنا بالدعم المالي لأربعة مراكز تنسيق إقليمية في بنن وغانا وكوت ديفوار وكابو فيردي.

وينبغي ألا ننسى الدور الكبير للاتحاد الأوروبي. ففي جملة أمور، دعم الاتحاد الأوروبي مشروع الطرق البحرية الحيوية لخليج غينيا وخلفه، الشبكة الأقاليمية لخليج غينيا، وسيواصل تقديم المساعدة كجزء من استراتيجية الاتحاد الأوروبي لخليج غينيا بهدف دعم جهود الدول الساحلية والمنظمات الإقليمية.

إلا أن الجهد الاستراتيجي الأكبر للأمن البحري للاتحاد الأوروبي يتجاوز خليج غينيا. وفي إطار سياسته المشتركة للأمن والدفاع، التي ألمح إليها بعض المتكلمين بالفعل، يشارك الاتحاد الأوروبي بصورة خاصة في عملية عسكرية ومهمة مدنية مع التركيز بحريا على القرن الأفريقي، وعملية أتالانتا للقوة البحرية للاتحاد الأوروبي وبعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات في الصومال. وتسهم ألمانيا بالأفراد والأصول في كليهما. كما تدعم ألمانيا حاليا تنفيذ اتفاق تدابير دولة الميناء لمنظمة الأغذية والزراعة بما قيمته مليون يورو من أجل دعم دول الميناء في مكافحة الصيد غير القانوني. وفي هذا السياق، تعتبر الملكية الإقليمية مفتاح النجاح.

إن التصدي للشبكات الإجرامية التي تتعامل في القرصنة والاتجار والسطو والسرقة يتطلب خفة الحركة والقدرة على التحمل. والجرائم المرتكبة في أعالي البحار لها مردود كبير، وقد أثبتت الشبكات الإجرامية أنها قادرة على التكيف بدرجة كبيرة في حماية مصادر دخلها. ونحن بحاجة إلى الجمع بين المعلومات الاستخباراتية والشرطة ودعم القوات المسلحة. ولا بد لنا من قطع التدفقات المالية واسترداد الأموال المتأتية من أنشطة إجرامية. وفي

الوقت نفسه، يتعين علينا النظر في الأسباب الجذرية لهذه المسألة. ومكافحة الشبكات الإجرامية في البحر لا يمكن أن تنجح إلا عندما تُعزز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة. فالافتقار إلى فرص العمل والفرص يمكن أن يدفع السكان المهمشين إلى الانخراط في أنشطة غير مشروعة. وبدون مصادر دخل قانونية، يمكن للشبكات الإجرامية أن تجتذب الشباب إليها بسهولة.

ومرة أخرى، نحن ممتنون لغينيا الاستوائية على تنظيم هذه المناقشة. وكدولة تجارية، تعتمد ألمانيا بشدة على حرية البحار. وسنواصل دعم المبادرات الإقليمية وغيرها من المبادرات المتعددة الأطراف الرامية إلى ضمان سلامة حركة الملاحة بلا عوائق.

السيد سينغر ويزينغر (الجمهورية الدومينيكية) (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أعرب عن امتناني للسيد يوري فيدوتوف، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، على إحاطته الإعلامية المفيدة اليوم، ولسعادة السيدة فلورنتينا أدينيكي – أوكونغا، الأمين التنفيذي للجنة خليج غينيا. ومن خلالكم، سيدي الرئيس، أود أن أشكر غينيا الاستوائية لتنسيق هذه المناقشة حول قضية تعتبرها الجمهورية الدومينيكية أيضا ذات أهمية خاصة.

لا تزال الجريمة المنظمة عبر الوطنية المرتكبة في البحر تشكل أحد التهديدات الرئيسية للأمن الدولي والاستقرار الاقتصادي العالمي، وهو أمر واضح، بالنظر إلى أن البحر، الذي يشغل ثلثي الكوكب، حيز أساسي لاستمرار التنمية البشرية. والأمر يرتهن بجميع الدول، بغض النظر عن موقعها الجغرافي، لحماية هذه المصلحة المشتركة الأساسية. وكما رأينا بالفعل، فإن القرصنة والسطو المسلح والاتجار بالأسلحة والمخدرات وتهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص هي بعض الآفات التي ترتكبها عصابات الجريمة المنظمة في جميع أنحاء بحارنا ومحيطاتنا التي تتغير طرائقها باستمرار.

ويتطلب ذلك اتخاذ الإجراءات المناسبة. وفي ذلك الصدد، فإن توافر الموارد والتعاون فيما بين الدول أمر أساسي.

من بين الشرور التي ذكرت، يتمثل أكثرها ضررا في الاتجار بالمخدرات عبر الحدود الوطنية، نظرا لتأثيره على جميع المناطق تقريبا. وليس بلدنا استثناء من تلك الآفة. وبصرف النظر عن مواقع بلداننا من نطاق أنشطة تلك المنظمات الإجرامية سواء كانت في مواقع الإنتاج أو الاتجار أو الاستهلاك، فإن الآثار السلبية لهذه الأنشطة تضر كثيرا بالمجتمعات والاقتصادات.

والإحصاءات المتاحة عن هذه المسألة محزنة ومثيرة للقلق. ويؤدي الاتجار بالكوكايين والهيروين إلى الاتجار عبر البحر بمواد أكثر فتكا ووصفت بأنها مواد وبائية. وأتكلم عن الاتجار بالمواد الأفيونية التي بلغت في عام ٢٠١٨ حوالي ٩٠ في المائة من الحجوزات العالمية في بلدان شمال ووسط وغرب أفريقيا وحدها، وأودت في الولايات المتحدة في عام ٢٠١٧ بحياة حوالي ٤٨ ٠٠٠ شخص أي ما يعادل ٦٨ في المائة من إجمالي الجرعات الزائدة.

ونظرا لأننا شهود على تلك الحقيقة، فإن بوسعنا أن نتفهم أنه وبالإضافة إلى الأخطار التي يشكلها الاتجار بالمخدرات عبر الحدود على الصحة العامة، فإنه يمثل عقبة أمام تحقيق النمو الاقتصادي وتهديدا للأمن الوطني في بلداننا، ويضعف سيادة القانون ويقوض الثقة عموما ويزيد من ضعف مناطقنا ويحد من تحقيق التنمية فيها.

واستنادا إلى خبراتنا الإقليمية، فإننا نفهم أن مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية واستخدام بحارنا ومحيطاتنا لأجل هذه الأغراض يتوقف إلى حد كبير على قدرتنا على تعزيز التعاون بين دولنا. ويتوقف الأمر على الانضمام إلى الجهود الرامية إلى مكافحة هذا الشر المشترك الذي يؤثر علينا جميعا، وذلك بالاستفادة المثلى من الموارد وتعزيز القدرات الوطنية والإقليمية.

ويتسق تنفيذ العمليات البحرية المشتركة وتحسين جمع المعلومات الاستخبارية وتحليلها وتبادلها، وبناء أفضل هياكل أساسية ممكنة، فضلا عن توفير المعدات والتدريب القضائي

ونظام إنفاذ القوانين بما في ذلك الجمارك ووكالات مكافحة المخدرات وخفر السواحل، في جملة أمور، مع الصكوك الدولية ذات الصلة بحماية حيزنا البحري. وينبغي أن يتناسب كل ذلك مع التهديدات التي نواجهها وقدرة كل من الدول لأن عبء المسؤولية على بعض دول العبور، مثل بلدنا، قد لا تتناسب أحيانا مع الدول الأخرى التي هي جهة الوصول النهائية أو السوق.

ويكتسي ذلك التقييم أهمية بوصفه وسيلة لاحتواء مشكلة عامة ذات آثار متباينة على الدول وتؤدي إلى استنزاف الموارد الحيوية لوضع السياسات الاجتماعية الأساسية. ويجب علينا أن نسأل أنفسنا عما إذا كانت تلك الاستراتيجية مفيدة للجميع، وكيف يمكن لآليات التعاون أن تساعد على توزيع عبء المسؤوليات بطريقة أفضل.

وختاما، لا يسعنا إلا أن نعالج الأسباب الجذرية التي تزيد من تورط الشباب في أنشطة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما في ذلك محدودية فرص التنمية، بوصفه سياسة وقائية.

السيد ما جاوشو (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر غينيا الاستوائية على مبادرتها بعقد هذه المناقشة المفتوحة في ظل الرئاسة الدورية لمجلس الأمن لهذا الشهر. وأرحب بمعالي السيد أويونو إيسونو أنجيو، وزير الشؤون الخارجية والتعاون في غينيا الاستوائية، في نيويورك، ونود أن نشكره على ترؤس هذه الجلسة. وأود أن أشكر السيد فيدوتوف، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والسيدة أدينيكي أوكونغا، الأمينة التنفيذية للجنة خليج غينيا على إحاطتيهما.

وتشكّل المحيطات منبع الموارد التي نعتمد عليها لأجل البقاء والنماء. وهي هامة للغاية بالنسبة للسلم والأمن الدوليين وللترابط والتجارة الحرة. وما تزال هجمات القراصنة والسطو المسلح في البحر تحدث بصورة متواترة. ولا يزال الاتجار البحري بالأسلحة والمخدرات والأشخاص مستمرا بلا هوادة. ويؤدي تدفق الأموال غير المشروعة إلى المنظمات الإرهابية والقوى المتطرفة والجماعات الإجرامية، إلى زيادة عدم الاستقرار على الصعيدين الوطني والإقليمي ويهدد السلم والأمن الدوليين.

وقد انخفضت هجمات القراصنة في خليج عدن خلال السنوات الأخيرة بشكل ملحوظ بفضل الجهود المتضافرة للمجتمع الدولي. غير أن الأمن البحري في خليج غينيا قبالة الساحل الغربي لأفريقيا، لا يزال سيئا ويؤثر تأثيرا بالغا على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول الساحلية في أفريقيا. وقد ظلت الصين تدعم دائما التعاون الأمني البحري المتبادل والعملي الذي يعود بالنفع على الجميع، وهي ملتزمة باستراتيجية الأمن البحري المستدامة الجديدة والشاملة المشتركة والمتكاملة. وندعم البلدان المعنية في جهودها الرامية إلى تعزيز التنسيق ووضع الاستراتيجيات والآليات المشتركة ومكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية في البحر، بما يؤدي إلى تعزيز التنمية والرخاء في الدول والمناطق الساحلية. وأود أن أشدد على النقاط التالية.

أولا، يجب علينا دعم الجهود الرامية إلى بناء قدرات الدول الساحلية مع التقيد باحترام سيادتها. ويشمل ذلك دعم الدول الساحلية في تحسين تشريعاتها المحلية وإنشاء وتعزيز قوات أمنها البحري. وينبغي للمجتمع الدولي أن يشارك بفعالية في تشييد الموانئ والمرافق الأخرى في الدول الساحلية فضلا عن الإسهام في تشغيلها وصيانتها حتى تتمكن من تقديم خدمة أفضل في مناطق رسو السفن وتوفير اللوازم والصيانة وتزويدها بمعدات أفضل لتقديم الدعم اللوجستي الكافي. ومن الضروري أيضا أن نساعد الدول والمناطق الساحلية، فضلا عن بلدان المنطقة، في تحسين قدرتها العملياتية في مجال إنفاذ القانون والرصد المشتركين.

ثانيا، ينبغي أن تضطلع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بدور أكبر وأن تنشأ لها آليات في الأجل الطويل وعلى الصعيد الإقليمي. وترحب الصين باعتماد الميثاق الأفريقي بشأن السلامة البحرية والأمن البحري والتنمية في مؤتمر القمة الاستثنائي لرؤساء

الدول والحكومات بشأن السلامة والأمن البحريين والتنمية في أفريقيا، بوصفه دليلا لطريق المضي قدما ويمكن البلدان الأفريقية من معالجة مسائل الأمن البحري وتنمية الاقتصادات البحرية بصورة مشتركة. وندعو المجتمع الدولي إلى دعم المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ولجنة خليج غينيا في جهودها الرامية إلى التنفيذ الكامل للاستراتيجية الشاملة لمكافحة القرصنة. وندعم بناء قدرات المركز الإقليمي للأمن البحري في وسط أفريقيا والمركز الإقليمي للأمن البحري لغرب أفريقيا ومركز التنسيق الأقاليمي للأمن البحري في خليج غينيا عن طريق زيادة التمويل وتعزيز المدخلات التكنولوجية وتحسين تبادل المعلومات بينها حتى يتسنى للآليات الإقليمية العمل بشكل كامل وفعال في الأجل الطويل.

ثالثا، من الضروري تعبئة الموارد اللازمة لتعزيز التعاون الدولي. وينبغي أن تقدم وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها المنظمة البحرية الدولية والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية، وغيرها، المزيد من المساعدة للدول الساحلية. وبناء على الإنجازات التي تحققت في الماضي وعلى أساس التشاور الكامل مع الدول الساحلية، ينبغي للمجتمع الدولي أن يعزز العمليات المشتركة لإنفاذ القوانين وزيادة إحالة القراصنة وغيرهم من الأشخاص المشتبه في ارتكابهم الجريمة المنظمة عبر الوطنية في البحر وتعزيز تبادل الأدلة والمعلومات وتيسير التحقيق والمحاكمة في القضايا ذات الصلة، وذلك بتوفير المساعدة اللازمة.

رابعا، أود أن أشير إلى أهمية زيادة المساعدة الإنمائية للدول الساحلية. فالتنمية هي مفتاح حل جميع المشاكل الرئيسية. ينبغي للمجتمع الدولي أن ينظر في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتلك البلدان ويزيد المساعدة لإعانتها على اجتثاث أسباب الفقر والظلم الاجتماعي، تسريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية وزيادة معدل عمالة الشباب والتعاون في مجال مكافحة الإرهاب من أجل المكافحة الفعالة للجريمة المنظمة عبر الوطنية في البحر.

كانت الصين دائما صديقا وفيا وشريكا جيدا وشقيقا مخلصا للدول الأفريقية وتقف بجانبها في السراء والضراء. نحن نتقيد بسياسات مفهوم الإخلاص والنتائج العملية والألفة والنوايا الحسنة تجاه أفريقيا، ونتمسك بقيم الصداقة والعدالة والمصالح المشتركة ونساعد أفريقيا بنشاط على بناء قدراتها في مجال الأمن. ووفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، نفذت الصين عمليات حراسة في المياه الساحلية للصومال، وشاركت بنشاط في التعاون الدولي لمكافحة القرصنة في خليج غينيا، وقدمت المساعدة إلى الدول الساحلية في تعزيز الهياكل الأساسية وبناء القدرات الأخرى.

وستواصل الصين تنفيذ خطة عمل بيجين التي اعتمدت في مؤتمر قمة منتدى التعاون بين الصين وأفريقيا في أيلول/سبتمبر من العام الماضي بغية تعزيز التبادل والتعاون مع الموانئ الأفريقية ودعم البلدان الأفريقية في تعزيز القدرات المعلوماتية للموانئ. وسوف نزيد المساعدة في مجالي الدفاع والأمن في أفريقيا ونقوم بتعزيز التعاون القائم على النتائج في مجالات الإدارة الاجتماعية، وحفظ السلام، ومكافحة الإرهاب، ومكافحة القرصنة. وسيتم إنشاء صندوق التعاون بين الصين وأفريقيا في مجالي السلام والأمن لدعم جهود أفريقيا في تعزيز بناء القدرات في مجال إنفاذ القانون البحري. والصين تقف على أهبة الاستعداد لمواصلة جهودها الرامية إلى دعم البلدان الأفريقية في تحقيق السلام الدائم والازدهار المشترك.

السيد دجاني (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى غينيا الاستوائية على عقد مناقشة بشأن هذا الموضوع الهام والترحيب بمعالي السيد سيميون أويونو إيسونو أنغوي، وزير الخارجية والتعاون في جمهورية غينيا الاستوائية. إن حضوركم، سيدي، حدد بالتأكيد مسار مناقشة اليوم الهامة.

وأود أيضا أن أشكر المدير التنفيذي فيدوتوف والسيدة أوكونغا على عرضيهما.

بوصفها أكبر دولة أرخبيلية في العالم، حيث تضم ١٧٥٠٤ جزر وتحتل موقعا استراتيجيا بين المحيطين الهندي والهادئ، فإن إندونيسيا تعرف تمام المعرفة أنه لا بديل عن وجود سياسة قوية وتدابير تصدي سريع لهيئات الإنفاذ لأي تهديد أو عمل يهدد سلامة وأمن المجال البحري. ونعتقد أن الجرائم المنظمة عبر الوطنية، أينما ارتكبت، قد تشكل تهديدا للسلام والأمن، ولذلك يتعين التصدي لها بصورة شاملة وجماعية من جانب المجتمع الدولي. إن الآثار الضارة للجرائم المنظمة عبر الوطنية لا هي معزولة ولا هي محلية، إنما هي إقليمية وعالمية بشكل متزايد من حيث طابعها. والجماعات وراء هذه الجرائم لا تعمل فقط في البلدان التي تعاني من ضعف إنفاذ القانون أو القدرة على الحكم. إنها تستغل أيضا أرفع خصائص الاقتصاد العالمي، مثل العمليات المصرفية والتجارة وشبكات الاتصالات، بغية توسيع نطاق أنشطتها الإجرامية على نحو كامل. إن التكنولوجيا جعلت المجرمين أبعد منالا. وفيما يتعلق بمناقشة اليوم، يود الوفد الإندونيسي أن يسلط الضوء على النقاط التالية.

أولا، نحن بحاجة إلى فهم أفضل لطبيعة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وما تمثله من تهديد، فضلا عن آثارها على السلام والأمن الدوليين. لقد لاحظ تقرير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لعام ٢٠١٠ المعنون ”عولمة الجريمة“ عدم توافر معلومات بشأن الأسواق والاتجاهات الإجرامية عبر الوطنية. اليوم، بعد مرور ١٠ سنوات تقريبا على نشر التقرير، من المهم لمجلس الأمن أن ينظر في جميع الخيارات المتاحة من أجل فهم التهديدات التي تشكلها الجريمة المنظمة عبر الوطنية، ولا سيما فيما يتعلق بتهديدات الجريمة في البحر. وفي هذا الصدد، قد ينظر المجلس في مطالبة الأمانة العامة بإعداد تقرير يحدد الخيارات المتاحة لتعزيز التعاون والتنسيق وتقديم توصيات لتحسين منع ومكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية في البحر، في الإطار القانوني المنطبق، وأن يقدم بانتظام تقارير إلى المجلس في هذا الشأن.

ثانيا، تعتقد إندونيسيا أنه ينبغي تعزيز القدرات الوطنية في مجالي الادعاء والإنفاذ. إذ أن كل مرحلة تقريبا من مراحل أنشطة الجريمة المنظمة عبر الوطنية في البحر – من التخطيط والتنفيذ والتدفقات المالية إلى الاحتفاظ بعائدات الجرائم – يمكن أن تتم في ولايات قضائية مختلفة في آن واحد. ولذلك، يتعين على الدول الأعضاء تعزيز نظمها القانونية لتمكين التعاون الدولي الفعال في الميدان، مثل تسليم المجرمين والمساعدة القانونية المتبادلة وإجراء التحقيقات المشتركة. ينبغي أن تكون الولاية القضائية جسرا، وليس حاجزا، لضمان تصحيح الخطأ وكفالة العدالة. عندما تحدث الجرائم خارج أي ولاية قضائية وطنية، تشجع الدول على اللجوء إلى العمليات البحرية المشتركة أو المنسقة للحد من هذه الجرائم، مع التقيد بقانون البحار.

ثالثا، إن إندونيسيا تؤيد بقوة أيضا الدور الحاسم الذي تضطلع به الآليات الإقليمية بوصفها المستجيب الأول للجرائم المنظمة عبر الوطنية في البحر. لقد أنشئت آليات عديدة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ للتصدي لآفة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، ومن بينها دوريات مضيق ملقة التي تقوم بها إندونيسيا وماليزيا وسنغافورة. وبالإضافة إلى ذلك، بدأ في عام ٢٠١٦ القيام بدوريات ثلاثية تشارك فيها إندونيسيا وماليزيا والفلبين للتصدي للجرائم البحرية في بحر سولو ومكافحتها. ويتوخى هذا التعاون تنسيق دوريات بحرية لتأمين طرق التجارة البحرية في بحري سولو – سيليبيس. ونعتقد أيضا أنه ينبغي للجميع المشاركة في النقاش بشأن الأمن البحري، مع تلقي الدعم من الجهود المبذولة تحت إشراف المنتدى البحري التابع لرابطة أمم جنوب شرق آسيا والمنتدى الإقليمي للرابطة ورابطة بلدان حافة المحيط الهندي وغيرها. كما ينبغي للمنظمات الدولية مثل المنظمة البحرية الدولية ومنظمة العمل الدولية دعم الجهود الإقليمية.

رابعا، تود إندونيسيا أن تشير أيضا في مناقشة اليوم إلى جريمة منظمة عبر وطنية ناشئة، وهي الجرائم المتصلة بمصائد الأسماك، التي لا تنطوي على جوانب جنائية لها بعد عبر وطني فحسب، بل وعلى جانب يتعلق بحقوق الإنسان أيضا. من واقع تجربتنا، فإن العديد من السفن التي ترتكب جرائم متصلة بمصائد الأسماك متورطة أيضا في انتهاكات لحقوق الإنسان، وبخاصة العمل القسري للأشخاص المتجر بهم. وتكشف الدراسات أن الجرائم المتصلة بمصائد الأسماك تشمل جهات فاعلة تجارية ضخمة وأشخاص رفيعي المستوى، وتحظى بدعم سياسي واسع النطاق وموارد مالية هائلة. بالنسبة لإندونيسيا، فإن مسألة صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم جريمة تحتاج إلى إجراء مشترك. إن الجرائم المتصلة بمصائد الأسماك لا تهدد اقتصاد البلدان المتضررة فحسب، بل واستدامة بيئتها البحرية. وجرى إبراز هذا الشاغل أيضا في تقرير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لعام ٢٠١١. لقد حان الوقت لكي يناقش المجلس هذه المسألة.

الجرائم البحرية من حيث طابعها هي عبر وطنية وعابرة للحدود وخارجة عن نطاق القضاء. في الماضي كان البحر مساحة شاسعة من المياه يمكن للمجرمين أن يكونوا بعيدي المنال فيها يختبئون خلف الأمواج والشعاب. ومع ظهور التكنولوجيا، أصبحت سفن المجرمين الآن نقطة على شاشة الحاسوب ويمكن بسهولة التعرف عليها على خريطة ساتلية. إن ما نحتاج إليه الآن هو المسؤولية الجماعية والنهج المشترك والعمل المشترك من جانب الدول لمكافحة هذه الجريمة التي تعود لقرون. ينبغي للمجلس، وفقا لولايته، القيام بدور نشط في ضمان السلام في البحار وأن السفن تبحر بأمان.

السيد ميثا – كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): نشيد بغينيا الاستوائية على عقد هذه المناقشة الهامة، ونرحب بحضوركم هنا، سيدي الوزير. ونحن ممتنون أيضا لحضور المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والأمينة التنفيذية للجنة خليج غينيا.

إن بيرو جزء من ثقافة عريقة تعترف دائما بالثروة البحرية لسواحلنا. ولا يزال صيد الأسماك بالنسبة لنا مصدرا هاما من مصادر الغذاء والتنمية، لذلك نرى أنه من الأهمية القصوى بمكان حماية المناطق البحرية ورصدها. إننا نشعر بالقلق الشديد إزاء ما تشكله أعمال القرصنة والسطو المسلح في البحر من تهديد للملاحة والأمن والنمو الاقتصادي على الصعيد العالمي، ولا سيما في خليج غينيا، فضلا عن أمن ورفاه الملاحين.

لذلك نود أن نؤكد على أهمية اتباع نهج شامل بقيادة بلدان المنطقة لمكافحة الجريمة، والذي يجب أن يشمل معالجة الأسباب الجذرية لتلك التهديدات. وهذا أمر ملح بصفة خاصة في عالم يزداد ترابطا ٩٠ في المائة من التجارة العالمية تتم فيه عن طريق البحر.

وبالرغم من أن تركيز المجتمع الدولي في هذا المجال ما فتئ ينصب على منطقة القرن الأفريقي وجنوب شرق آسيا، فإن خليج غينيا أصبح بؤرة ساخنة للجرائم والقرصنة البحرية بسبب موارد النفط والغاز الغزيرة، كما تبين إحصاءات عام ٢٠١٨. إننا ندين أعمال القتل وأخذ الرهائن وجرائم السطو التي يرتكبها القراصنة في خليج غينيا وفي مناطق أخرى، ونحث الدول في المناطق المتضررة على التعاون في تقديم المسؤولين عنها إلى العدالة وتعزيز النظم القضائية والتعاون القضائي.

كما ندعو جميع الدول المعنية والقطاع الخاص إلى تعزيز أوجه تآزرجديدة، بما في ذلك فيما يتعلق بتبادل المعلومات والاستخبارات. ونشعر بالقلق بصفة خاصة لأن بعض المخدرات التي تنتج في أمريكا الجنوبية وآسيا تمر عبر خليج غينيا في طريقها إلى الأسواق الأوروبية. وهذا أيضا دليل واضح على الصلة بين القرصنة والسطو المسلح في البحر بالجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات.

وتود بيرو إعادة الإعراب عن قلقها، الذي أقره المجلس في بيانه الرئاسي الصادر في أيار/مايو الماضي (S/PRST/2018/9)، إزاء العلاقة بين الجريمة عبر الوطنية والإرهاب، والتي تمكن الجماعات الإرهابية من غرب أفريقيا ومنطقة الساحل من الاستفادة من الإيرادات المتأتية من القرصنة والسطو المسلح. وفي ذلك السياق، ننوه بالتعاون الإيجابي بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومعهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة ومع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية.

وبالمثل، نقدر الجهود التي تبذلها المنظمة البحرية الدولية في المنطقة ونحثها على استكشاف مجالات جديدة للتعاون وأوجه التآزر الممكنة في مجال الأمن البحري. ونشجع مشاركة المنظمات الإقليمية النشطة في التصدي للجريمة البحرية على أساس القانون الدولي الواجب التطبيق، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. ومن الأهمية بمكان أيضا حل المنازعات بشأن الحدود البحرية لكفالة المزيد من الاستقرار في المناطق المعنية.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على المسؤولية الرئيسية للدول عن القضاء على القرصنة والسطو المسلح في البحر، فضلا عن الدور الرئيسي الذي يتعين على المنظمة الاضطلاع به في دعم الجهود الوطنية والإقليمية للتصدي لهذا التهديد.

السيد العتيبي (الكويت): في البداية، نود أن نرحب بكم في نيويورك، ونشكركم على عقد هذه الجلسة. كما أود أن أشكر السيد يوري فيدوتوف، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والسيدة فلورانتينا أدينيكي – أوكونغا، الأمينة التنفيذية للجنة خليج غينيا على إحاطتهما الإعلاميتين القيمتين. ولا يفوتني هنا أن أتوجه بالتهنئة إلى ممثل جمهورية الصين الشعبية وبلده الصديق بمناسبة رأس السنة الصينية.

أود التركيز على ثلاثة أمور رئيسية خاصة بموضوع مناقشتنا اليوم. أولا، الجهود الدولية المبذولة. وثانيا، تداعيات الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. وثالثا، أهمية التعاون الدولي.

بالنسبة للجهود الدولية المبذولة، يبذل المجتمع الدولي جهودا حثيثة لحفظ وحماية البحار، من أهمها إبرام اتفاقيات متنوعة وعقد المؤتمرات الدولية والإقليمية المختلفة، مثل المؤتمر الوزاري بشأن الأمن البحري في غرب المحيط الهندي في موريشيوس في نيسان/أبريل ٢٠١٨، والذي صدر عنه إعلان موريشيوس بشأن الأمن البحري واتفاق بشأن تنسيق العمليات البحرية في غرب المحيط الهندي.

ومثل هذه التدابير الإقليمية تبني وتعزز الإطار القانوني الدولي لضمان أمن الملاحة البحرية والتي تنعكس آثاره الإيجابية على السلام والأمن والتعاون والعلاقات الودية بين الأمم كافة وتقدم الشعوب في المجالين الاجتماعي والاقتصادي. كما يشير تقرير الأمين العام الخاص بالمحيطات وقانون البحار للدورة الحالية للجمعية العامة (انظر A/73/368) بأن ٨٠ في المائة من التجارة الدولية تمر عبر ممرات النقل البحري الذي يعد شريان التجارة الدولية ومحركا أساسيا داعما لتحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

ثانيا بالنسبة لتداعيات الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، تشكل الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية في البحار تهديدا جديا للسلم والأمن الدوليين، حيث تمارس الجماعات الإرهابية كالتي تنشط في خليج عدن وسواحل الصومال وخليج غينيا العديد من الأنشطة غير المشروعة، مثل الاتجار بالمخدرات وتهريب الأسلحة وتهريب المهاجرين والاتجار بالبشر والقرصنة والسطو المسلح والأعمال الإرهابين ضد الناقلات البحرية والخطف من أجل الحصول على فدية، حيث ينتج عنها خسائر بالأرواح وتلحق أضرار بالغة بالتجارة الدولية وممرات الطاقة والاقتصاد العالمي بشكل عام. وذلك في سبيل تحقيق غايات غير مشروعة. وعلى سبيل المثال، الهجرة غير الشرعية عن طريق البحر ما زالت تعد أحد أهم التحديات التي تواجه المجتمع الدولي، لما لها من أبعاد أمنية وإنسانية. فإحصائيات منظمة

الهجرة الدولية تبين بأن ١ ٥١٤ شخصا لقوا حتفهم أثناء رحلتهم خلال الأشهر السبعة الأولى من العام الماضي. بينما كان العدد في عام ٢٠١٧، ٣ ١٤٠ شخصا قد لقوا حتفهم أو فقدوا وذلك في طريقهم إلى أوروبا.

إن الفراغ السياسي والاضطرابات السياسية والركود الاقتصادي وتصاعد معدلات البطالة وحدة الفقر الذي تشهده بعض الدول تشكل أرضا خصبة وعوامل تزيد من نسبة الجريمة المنظمة العابرة للحدود وانتشار المنظمات الإرهابية وارتكابها للجرائم التي ذكرناها ويزيد من أمد الصراعات وتعقيداتها. ويتطلب منا جميعا مضاعفة الجهود الدولية لمكافحة القرصنة بكافة أبعادها في سبيل الحفاظ على إمدادات الطاقة والتجارة الدولية والشحن. كما نصت اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار في المادة ١٠٠ على أن:

”تتعاون جميع الدول إلى أقصى حد ممكن في قمع القرصنة في أعالي البحار أو في مكان آخر خارج ولاية أي دولة.“

وفي ذلك الصدد، نشدد على الالتزام بتنفيذ التدابير المنصوص عليها في القرار ٢٤٤٢ (٢٠١٨) بشأن مكافحة القرصنة والسطو المسلح في البحر قبالة سواحل الصومال. ويجب أن تقترن هذه التدابير المنصوص عليها في القرار بالجهود الوطنية للدول الأعضاء.

نشيد أيضا بدور فريق الاتصال المعني بمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال. ونشيد أيضا بالتعاون الدولي من خلال مجموعة أصدقاء خليج غينيا التابعة لمجموعة الدول السبع، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في مكافحة الجريمة المنظمة.

ثالثا، وأخيرا، أهمية التعاون الدولي، إن التعاون الدولي بين الدول والمنظمات الدولية والإقليمية بات أمرا مهما في بناء قدرات الدول للتعاون بين القطاعات البحرية، وتنفيذ الاتفاقيات والصكوك الدولية والانضمام إليها، وإعداد وصياغة حزمة من القوانين التي تحرم بشكل فعّال الجريمة المنظمة. ومن بين تلك الجهود الدولية، على سبيل المثال، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتكولات الملحقة بها، والاتفاقية العربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية. وفي ذلك الصدد، نقدر الجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في تنفيذ أنشطة واسعة لبناء القدرات، تضمنت إنشاء إدارات بحرية وأطر قانونية ملائمة في إطار البرنامج العالمي لمكافحة الجرائم البحرية التابع للمكتب.

نعيد التأكيد على أن الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية لا تزال تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين، وترتبط ارتباطا وثيقا بظاهرة الإرهاب، الأمر الذي يتطلب منا تنسيق الجهود بقدر أكبر، وخاصة مع البلدان التي تعاني من هذه الظواهر، ومواصلة تقديم المساعدة في بناء القدرات إلى جميع البلدان المتضررة.

السيدة فرونيتسكا (بولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أرحب بكم، يا سيادة الرئيس، في قاعة المجلس. وأود أيضا أن اشكر غينيا الاستوائية على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة المهمة التي جاءت في أوانها.

أشكر أيضا السيدين يوري فيدوتوف والسيدة فلورنتينا أدينيكه – أوكونغا، على مداخلاتهما المتبصرة، ولا سيما فيما يتعلق بالخطوات العملية للتصدي للمخاطر المتأتية من الجريمة المنظمة عبر الوطنية المرتكبة في البحر.

وتدرك بولندا أهمية البحار والمحيطات لكوكبنا. ونشدد على الحاجة إلى استخدامها المستدام، وندعو إلى الاحترام، أو، عند الاقتضاء، إلى وضع أطر تنظيمية، مثلا، فيما يتعلق بالتنوع البيولوجي خارج نطاق الولاية الوطنية.

من المسلم به أن الجريمة المنظمة عبر الوطنية المرتكبة في البحر من أكبر المخاطر التي تتهدد الأمن والاستقرار والنشاط الاقتصادي للعديد من الدول الساحلية. كذلك تشمل المخاطر البحرية، أنشطة غير مشروعة مثل القرصنة والاتجار بالبشر، والتي قد تؤثر أيضا على السلم والأمن الدوليين. علاوة على ذلك، تم تحديد الروابط بين الجماعات الإجرامية العاملة في البحر والجماعات الإرهابية. وندين بشدة نشاط جميع هذه المجموعات ونشدد على الحاجة إلى الاستجابة الشاملة وبذل جهد متضافر، سواء في البحر أو في البر، للتصدي لها ولأسبابها الجذرية. ومن المسلم به أنها تتطلب بناء الأمن البحري، والأطر القانونية ذات الصلة، وبناء قدرات أجهزة إنفاذ القوانين، وتهيئة الظروف اللازمة لتحقيق الرخاء المستدام.

نرحب بالمبادرات الوطنية والإقليمية والدولية من أجل تحقيق هذه الأهداف، بما في ذلك، على سبيل المثال، تلك التي اتخذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمنظمة البحرية الدولية، والإنتربول، في إطار البحرية العالمية البرنامج العالمية لمكافحة الجرائم البحرية التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. ونشيد أيضا بمشاركه القطاع الخاص والمجتمع المدني، ونشجع جميع أصحاب المصلحة على تطوير تعاونهم وزيادة كفاءتهم.

وتسهم بولندا بهمة في السلامة والأمن البحريين، بما في ذلك مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، التي تتفق مع إحدى أولويات عضوية بولندا في مجلس الأمن، أي تعزيز احترام القانون الدولي والمبادئ التوجيهية في فترة عضويتنا وهي: التضامن والمسؤولية والالتزام. إننا نفعل ذلك ليس فقط في بحر البلطيق الواقع إلى الشمال منا. وإذ نُسَلِم بالتحديات الراهنة أمام المنظمات الإقليمية، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي، والدور الذي يتعين عليها القيام به في البحر الأبيض المتوسط، نسهم، على سبيل المثال، في الأصول التي ستقدمها عملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في جنوب وسط البحر الأبيض المتوسط (عملية صوفيا للقوة البحرية للاتحاد الأوروبي).

وتلاحظ بولندا بارتياح عملية القوة البحرية التابعة للاتحاد الأوروبي ”أتالانتا“، وعمليات القوات البحرية المشتركة، فضلا عن مساهمات فرادى الدول والجهات الفاعلة الإقليمية في الأمن البحري في منطقة القرن الأفريقي. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي الاعتراف بالأنشطة ذات الصلة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، وبعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات في الصومال، وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، ولا سيما برنامج مكافحة الجرائم البحرية التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة للقرن الأفريقي. وإذ نرحب بجميع المساعي الرامية إلى تعزيز الأمن في المنطقة، نشجع على تنسيقها بشكل أوثق، بما في ذلك من خلال تبادل المعلومات والعمليات المشتركة وزيادة التعاون القانوني.

إن الجهود الجماعية والمنسقة التي تبذلها بلدان منطقه خليج غينيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في إطار الهيكل البحري الإقليمي، فضلا عن تعاونها مع شركاء آخرين، بما في ذلك مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، كلها جهود جديرة بالتقدير، وينبغي أن تستمر. وتنبغي مواصلة تطوير الصكوك والمؤسسات القانونية، والقدرات التنفيذية لإنفاذ القانون البحري، وتعزيز التعاون الدولي في المناطق الأخرى، بما في ذلك في المحيطين الهندي والهادئ، وكذلك في منطقه البحر الكاريبي.

تشجع بولندا الدول التي ليست أطرافا في الصكوك الدولية ذات الصلة بمكافحه القرصنة والجريمة المنظمة المرتكبة في البحر على النظر في الانضمام إليها. وفي هذا الصدد، ينبغي إبراز الدور الخاص لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، المعروفة أيضا باسم ”دستور المحيطات“. ونشدد على ضرورة اتساق جميع الجهود المبذولة لمكافحه الجريمة البحرية مع القانون الدولي

المنطبق، بما في ذلك قانون البحار، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

تؤيد بولندا أيضا الاستخدام الأوسع للأدوات والمساعدة في مكافحة الجريمة البحرية، التي يوفرها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، من بين جهات أخرى. ومن الحيوي تعبئة الجهود لمنع وقوع هذه الجريمة لضمان حرية الملاحة، وسيادة القانون، والاستخدام المستدام للبحار والمحيطات. ونحن نشجع ذلك ونتوق إلى رؤية مزيد من التقدم، وسنظل ملتزمين بالمساهمة فيه.

السيد نكوسي (جنوب أفريقيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشارك المتكلمين السابقين في الإعراب عن عميق امتناننا لجمهورية غينيا الاستوائية الشقيقة على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة المهمة بشأن الجريمة المنظمة عبر الوطنية المرتكبة في البحر والتي تشكل تهديدا كبيرا للسلم والأمن. ونغتنم هذه الفرصة أيضا للترحيب بكم، سيدي، في نيويورك، ونشكركم على الطريقة الرائعة والحكيمة التي تترأسون بها مداولاتنا هذا الصباح.

وأود أن أعرب عن امتناننا للمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، السيد يوري فيدوتوف، ولشقيقتنا العزيزة، الأمينة التنفيذية للجنة خليج غينيا، السيدة فلورنتينا أدينيكه – أوكونغا، على ما تضمنته إحاطتيهما الإعلاميتين من معلومات منورة ومفيدة جدا عن الموضوع قيد المناقشة.

وكما يعلم المجلس، فإن جنوب أفريقيا بلدبحري لديه شريط ساحلي طوله أكثر من ٨٠٠ ٢ كيلومتر، ومنطقة اقتصادية خالصة تبلغ مساحتها ١,٥٤ مليون كيلومتر مربع متداخلة بين المحيطين الهندي والأطلسي، وهي أكبر من مساحة أراضي بلدنا التي تبلغ ١,٢ مليون كيلومتر مربع. وتشير التقديرات إلى أن هناك ٥٨٠ سفينة تجوب مياه جنوب أفريقيا كل يوم، وترسو أكثر من ٠٠٠ ١١ سفينة في موانئنا كل عام. ولذلك لا تزال جنوب أفريقيا تشعر بالقلق إزاء انتشار الجريمة المنظمة عبر الوطنية المرتكبة في البحر. وتدرك أفريقيا جيدا أثر هذه الأنشطة الخبيثة على الاستقرار والأمن والتنمية في كل من البلدان الساحلية والداخلية. وفي كثير من الحالات، تؤدي آثار تلك الجريمة المنظمة العابرة للحدود إلى تأجيج النزاعات في القارة. وتسهم العائدات المتأتية من تلك الجرائم في انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والنزاعات الطويلة الأمد، والاتجار بالمخدرات والبشر، والإرهاب، وغسل الأموال، وزيادة نشاط المرتزقة. في السنوات القليلة الماضية، صادرت الدوريات الأمنية والساحلية في جنوب أفريقيا العديد من السفن التجارية وألقت القبض على عدد كبير جدا من المتورطين في صيد الأسماك غير المشروع والصيد الجائر في مياهنا، مما يحرم سكان جنوب أفريقيا من ملايين الدولارات من الإيرادات، الأمر الذي يؤثر سلبا على سبل عيش مجتمعاتنا الساحلية.

والصلة بين الجريمة المنظمة عبر الوطنية المرتكبة في البحر والتهديد الذي تشكله على استقرار وأمن واقتصادات الدول الساحلية وغير الساحلية على حد سواء، واضحة ومدعاة للقلق البالغ. وفي سبيل مواجهة التحدي الذي تطرحه هذه الظاهرة الواسعة النطاق، من الأهمية بمكان أن نضع إطارا تنظيميا قويا وأن نتبع نهجا منسقا وشاملا على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي من أجل التصدي له. وقد رحبت جنوب أفريقيا باعتماد المجلس للقرارين ٢٣٨٣ (٢٠١٧) و ٢٤٤٢ (٢٠١٨)، اللذين نعتقد أنهما سيسهمان إسهاما كبيرا في التعامل مع التحدي المتمثل في الجريمة المنظمة عبر الوطنية المرتكبة في البحر، ولا سيما قبالة سواحل الصومال والمناطق الساحلية المتضررة في خليج غينيا. وهما يجسدان بعض الخطوات الهامة التي ينبغي أن يتخذها المجتمع الدولي لمنع الجرائم البحرية ومكافحتها، والحفاظ على السلام والأمن الدوليين.

وفي عام ٢٠١٤، اعتمد الاتحاد الأفريقي الاستراتيجية البحرية المتكاملة لأفريقيا لعام ٢٠٥٠، التي تحدد التهديدات والمخاطر التي يمكن أن تؤجج العنف وانعدام الأمن في القارة الأفريقية. وتشمل تلك التهديدات الجريمة المنظمة عبر الوطنية في المجال البحري، التي تغطي صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، وغسل الأموال، والاتجار غير المشروع بالأسلحة والمخدرات، والقرصنة والسطو المسلح في البحر، وتموين السفن غير الشرعي بالوقود، والاتجار بالبشر. ويسعى الاتحاد الإفريقي، من خلال استراتيجية العام ٢٠٥٠، إلى حشد دوله الأعضاء في شراكة قائمة على التنسيق والتعاون من شأنها أن تعزز تكوين الثروة في مجال بحري إفريقي آمن ومأمون، مما يسهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في القارة.

علاوة على ذلك، اعتمد الاتحاد الأفريقي في عام ٢٠١٦ الميثاق الأفريقي بشأن السلامة البحرية والأمن البحري والتنمية، المعروف باسم ميثاق لومي، والذي وضع من أجل تفعيل الجوانب الأمنية والإنمائية المنصوص عليها في استراتيجية العام ٢٠٥٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣. وهو يوفر قواعد ومبادئ عامه لتنظيم أمن الملاحة ومكافحه القرصنة، وأنشطه صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، فضلا عن الحفاظ على الحياة البحرية والتنوع البيولوجي. ويتضمن أحكاما لتعزيز مجالات التنمية الاقتصادية من خلال أنشطة اقتصاد المحيطات والتعاون في مجال استخدام ثروات المحيطات على مستوى المناطق الاقتصادية الخالصة والمياه الدولية. كما تجدر الإشارة إلى أن الاتحاد الأفريقي قد أعلن الفترة من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠٢٥ لتكون عقد البحار والمحيطات الأفريقية، مع الهدف الاستراتيجي المتمثل في تحسين الظروف البحرية لضمان الحماية والاستخدام المستدام للبحار والمحيطات في أفريقيا.

وقد عملت جنوب أفريقيا مع بلدان أفريقية أخرى على وضع هذه الصكوك القارية الرئيسية، التي تسعى إلى إيجاد بيئة محيطات آمنة ومأمونة ومستدامة بيئيا لصالح شعوب أفريقيا. وأبرمت حكومات موزامبيق وتنزانيا وجنوب أفريقيا، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، اتفاقا ثلاثيا لمكافحة الاتجار بالمخدرات على الطرق البحرية في المحيط الهندي، يسعى إلى تكثيف قدرة المراقبة البحرية والكشف عن الاتجار غير المشروع في المحيط الهندي، وكذلك لتعزيز الأمن في الموانئ وغيرها من نقاط الدخول في المنطقة.

بالإضافة إلى تلك المبادرات في القارة الأفريقية، تتولى جنوب أفريقيا حاليا رئاسة رابطة بلدان حافة المحيط الهندي، التي تأسست عام ١٩٩٥ وتتألف من ٢١ بلدا من بلدان حافة المحيط الهندي وتمتد عبر قارات أفريقيا وآسيا وأستراليا. تدرك الرابطة أن اقتصاد المحيطات يبرز عالمياً كمصدر مشترك وهام للنمو والابتكار وخلق فرص العمل بسبب إمكانياته الاقتصادية الهائلة، ولذلك فقد حددت الأمن البحري والسلامة البحرية كأولويتين من أولوياته. أما على الصعيد المحلي، فقد حددت جنوب أفريقيا الحماية البحرية والحوكمة كأولوية قصوى في استراتيجيتنا الخاصة باقتصاد المحيطات، المعروفة باسم عملية فاكيسا، التي تعني ”تسريع الوتيرة“، مؤكدة على الأهمية التي توليها حكومتنا لهذا المجال الهام من مجالات المسعى البشري. وتعتقد جنوب أفريقيا أن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار تحدد إطارا قانونيا شاملا ينطبق على أعمال القرصنة والسطو المسلح في البحر. إن جهودنا الحالية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية المرتكبة في البحر يجب أن تتسق اتساقا تاما مع الإطار القانوني الدولي.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا دعم حكومتي للدعوة إلى تعزيز قدرات الدول الأعضاء في مجال الأمن البحري من أجل إنفاذ القانون البحري الدولي. وفي هذا الصدد، فإن أهمية تبادل الأدلة والمعلومات لأغراض إنفاذ قوانين مكافحة القرصنة، فضلا عن تبادل الدروس المستفادة وأفضل الممارسات فيما بين

الدول والمنظمات الدولية والإقليمية، أمر حتمي، وينبغي أن يكفل الحفاظ على دينامية الهياكل اللازمة، وأن تُكيَّف الهياكل والاستراتيجيات والبرامج ذات الصلة لتتماشى مع التحولات السائدة في الاتجاهات العالمية.

ونود أن نكرر مجددا أن الجريمة المنظمة عبر الوطنية في البحر ترتبط بانعدام الأمن في البر. ولن نتمكن من مكافحة هذه الآفة إلا من خلال اتخاذ إجراءات متضافرة وشاملة وكلية، في البر والبحر على السواء.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أرحب بكم، سيدي الرئيس، في نيويورك وأشكركم جزيل الشكر على حضوركم معنا اليوم، فضلا عن اختيار هذا الموضوع الهام، الذي أعتقد، كما سمعتم من جميع المتكلمين، ولا سيما المتكلم الأخير، له صدى خاص بالنسبة لعدد كبير جدا من البلدان. كما أتقدم بجزيل الشكر إلى السيد فيدوتوف والسيدة أدينيكي – أوكونغا على إحاطتيهما، اللتين نقدرهما أيما تقدير.

ترحب المملكة المتحدة بهذه المناقشة. إننا نأخذ هذا الأمر على محمل الجد تماما. ونود أن ندعم المنطقة لكي تتمكن من التغلب على المشكلات ونحن نشارك في عمليات دولية شتى ترمي إلى المساعدة على القضاء على هذه المشكلة، لا سيما فيما يتعلق بالقرصنة – ولكنها، بطبيعة الحال، ليست المشكلة الوحيدة، على نحو ما بيّنه آخر متكلم. نحن نؤيد بقوة القرار ٢٠٣٩ (٢٠١٢). وأود أن أتفق مع قاله السفير الصيني بشأن الكيفية التي تعوق بها أعمال القرصنة والجرائم البحرية التنمية. لذلك، أعتقد أن من المهم أن ندرك أنها ليست مجرد جريمة في البحر، بل إنها تنهب أيضا من يعيشون في البر. وينبغي لنا أن نأخذ ذلك في الاعتبار.

كما أود أن أسلط الضوء على الأثر الذي تخلفه تلك الجرائم على التجارة العالمية مع غرب أفريقيا. إذ تكتسي التجارة الدولية أهمية بالغة بالنسبة للعديد من الاقتصادات الأفريقية. ينقل أكثر من ٩٠ في المائة من الواردات والصادرات عبر البحر. وبذلك، من الواضح أن النقل البحري الآمن والمأمون أساسي لنجاح التجارة وتحقيق النمو في أفريقيا، ويعتبر أمرا جوهريا لتنمية اقتصادات الدول الأفريقية تنميةً مستدامة. أود فقط تسليط الضوء على هذا الأمر.

كما أود أن أشيد بالجهود التي تبذلها الدول في المنطقة، ولا سيما بلدكم، سيدي الرئيس، غينيا الاستوائية، وأحييكم على كل ما اضطلعتم به لتسليط الضوء على هذه المسائل وضمان التعاون الإقليمي. وأرى أن الإحصاءات التي قدمها لنا ممثل جنوب أفريقيا أساسية للغاية. إذ كان من المهم معرفة مدى الأولوية التي توليها رابطة بلدان حافة المحيط الهندي لهذا الأمر.

ومن جانبنا، تودّ المملكة المتحدة دعم المنطقة وتبادل خبراتها. لدينا، إلى جانب الفرنسيين، آلية للإحاطة بالأحوال البحرية لأغراض التجارة من شأنها تنبيه السفن والملاحين إلى وجود خطر بوقوع جريمة بحرية. ويمكنها أيضا أن تبلغ الجهات القادرة على التصدي للتهديد بأن هناك حادثا بصدد الوقوع. ونواصل التعاون مع الجهات الفرنسية لإنشاء موقع على الإنترنت يتيح للصناعة الحصول على معلومات عن الأخطار في خليج غينيا، ونأمل أن يصبح متاحاً قريبا. ولذلك نسعى، على أساس عملي، إلى مساعدة المنطقة على التصدي لهذه المشكلة الهامة.

نحن مهتمون اهتماما كبيرا بمدونة ياوندي لقواعد السلوك والمراجعة الدولية التي تمت في الكاميرون الشهر الماضي، والتي نفهم أنها ستنشر قريبا. وإننا في انتظار التوصيات التي سترد فيها. ونود أيضا أن نعمل على نحو أوثق بوصفنا شركاء دوليين مع دول المنطقة من أجل بناء القدرات المحلية للتصدي للجريمة البحرية. تعمل المملكة المتحدة مع نيجيريا لتحسين القدرات المدنية في النظام القضائي النيجيري بدءاً بمرحلة الاعتقال ووصولاً إلى المحاكمة، حتى نتمكن من زيادة الإدانات والمساعدة على إرساء رادع.

وستواصل المملكة المتحدة الاضطلاع بدور يدعم الأنشطة الرامية إلى مكافحة الجريمة البحرية في خليج غينيا وفي جميع أنحاء العالم. وسنواصل تقديم مساعدة مباشرة من خلال مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمنظمة البحرية الدولية، فضلا عن دعم الشركاء الإقليميين دعما مباشرا.

وقد استرعى عدد من المتكلمين اليوم الانتباه إلى الأسباب الجذرية للقرصنة والجريمة البحرية. يبين ذلك ما يحدث حين تحل الجريمة والنزاع وعدم الاستقرار محل السلام والأمن والازدهار. ولذلك، أود أن أتعهد مرة أخرى اليوم بأن المملكة المتحدة، فضلا عن تركيزها على الخطر القائم في عرض البحر، ستواصل العمل مع الشركاء من أجل معالجة الأسباب الجذرية التي تنشأ في البر وضمان اتساق وتعاضد السياسات الإنمائية والأمنية.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

السيد بيشو (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة الهامة اليوم وتوليكم رئاستها. ويشرف اليابان أن تأخذ الكلمة في مجلس الأمن بشأن هذا الموضوع البالغ الأهمية. وأتوجه أيضا بالشكر إلى مقدمي الإحاطتين على إسهاماتهما القيمة.

لدينا في اليابان عطلة وطنية، في شهر تموز/يوليه، تدعى ”يوم البحر“ للإعراب عن شكرنا لما أنعم به المحيط علينا. وبوصفنا بلدا يتم ٩٩,٦ في المائة من حجم تجارته الدولية عبر النقل البحري، تأخذ اليابان مسألة الأمن البحري على محمل الجد تماما. ونعتقد أن البحار التي يسودها السلام وتحكمها سيادة القانون تحقق الرخاء للجميع. لكن العديد من مياه العالم اليوم تواجه الآثار المدمرة للجريمة المنظمة عبر الوطنية. وترى اليابان أن إرساء نظام بحري حر ومفتوح يشكل حجر زاوية لتحقيق الاستقرار والازدهار على الصعيد الدولي. إن جهودنا الرامية إلى مكافحة الجريمة البحرية جزء من مبادرة ملاحة حرة ومفتوحة في المحيطين الهندي والهادئ لكفالة ممرات بحرية مفتوحة وتعزيز التواصل بين آسيا وأفريقيا.

لقد اضطلعت اليابان بدور ريادي في وضع أسس اتفاق التعاون الإقليمي لمكافحة أعمال القرصنة والسطو المسلح التي تستهدف السفن في آسيا، الذي نجح في التقليل من عمليات القرصنة في آسيا خلال العقد الماضي. كما أرسلنا قوات الدفاع الذاتي اليابانية وخفر سواحل اليابان للانضمام إلى الجهود المتعددة الجنسيات الرامية إلى مكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال وخليج عدن. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أسهمنا في بناء القدرات للتصدي للجرائم البحرية من خلال البرنامج العالمي لمكافحة الجرائم البحرية التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وقد ساعدت تلك الأنشطة على تأمين بعض من أهم ممرات النقل البحري في العالم، وهي دليل على أن التعاون الدولي لمكافحة الجرائم البحرية يمكن أن ينجح.

وعلى الرغم من تحقيق تلك النجاحات، لا تزال مسألة الجريمة المنظمة عبر الوطنية في البحر تبعث على القلق. وينطبق ذلك تحديداً على خليج غينيا، الذي شهد تصاعد أعمال القرصنة والسطو المسلح في السنوات الأخيرة. وسيستدعى اتخاذُ إجراءات فعالة للاستجابة لهذا التهديد اتباعَ نهج استراتيجي وشامل على السواء. يجب أن يكون نهجا استراتيجيا يستند إلى تعاون متعدد المستويات على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. إذ يتعين على البلدان أن تعزز قدراتها المؤسسية الوطنية، في حين تتعاون مع البلدان المجاورة لها، ومع المنظمات الإقليمية والأمم المتحدة من أجل بناء نظام إدارة بحرية فعال من خلال أطر قانونية متوائمة وتحسين تبادل المعلومات. وستواصل اليابان الاضطلاع بدور بناء. كما يجب أن يكون نهجا شاملا من خلال تمكين الأفراد والمجتمعات المحلية، بالإضافة إلى ضمان الإدارة البحرية الجيدة.

ولكن في نهاية المطاف، علينا أن نعالج السبب الرئيسي لانعدام الأمن البحري، ألا وهو الفقر.

ويوفر الفقر تربة خصبة للجريمة المنظمة، ويدفع الفقر اليائسين إلى القيام بتصرفات يائسة. فما الذي يدفع شابا إلى مواجهة أخطار يومية غير عادية كل يوم لإنتاج الكيروسين بشكل غير شرعي لبيعه في السوق السوداء، أو لخطف ناقلة نفط واحتجاز رهائن للحصول على فدية؟ إنه الفقر وانعدام الفرص.

ولذلك، ومن أجل استئصال الشبكات الإجرامية، يجب النظر في آراء الأفراد في سياقها المحلي. ويمكن الاستفادة من مبادرات الأمم المتحدة لحفظ السلام، بما في ذلك مبادرات لجنة بناء السلام، في تحقيق هذه الغاية. وسيساعد هذا النهج الكلي أيضا على تعزيز الاقتصاد الأزرق. وفي هذا الصدد، نشعر بالارتياح إزاء الجهود الأخيرة التي بذلتها بعض البلدان الأفريقية للحد من النفايات البلاستيكية البحرية، الأمر الذي يمكن أن يساعد على حماية مصايد الأسماك وسبل كسب العيش وضمان الاستخدام المستدام للموارد البحرية.

أود أن أختتم بياني بالإشارة إلى أهمية الوقاية فيما يتعلق بالأمن البحري. فالجريمة المنظمة عبر الوطنية يمكن أن تؤدي إلى تفاقم المشاكل القائمة والتسبب في حلقة مفرغة، ولكن الوقاية الناجحة يمكن أن تساعد في بدء مرحلة جديدة مفيدة. وسيتيح لنا اتباع نهج استراتيجي وشامل ضمان أمن الممرات البحرية وبناء اقتصادات مستدامة بيئيا، مع توفير الرخاء والأمن والفرص للأجيال القادمة.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل السنغال.

السيد نيانغ (السنغال) (*تكلم بالفرنسية*): في البداية، أود أن أهنئكم شخصيا، فضلا عن حكومة غينيا الاستوائية، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، وأن أرحب بعقدكم لهذه المناقشة الرفيعة المستوى بشأن الجريمة المنظمة عبر الوطنية المرتكبة في البحر باعتبارها تهديدا للسلام والأمن الدوليين. وهذه مسألة تكتسي أهمية حاسمة بالنسبة للبلدان الأفريقية على وجه الخصوص.

واسمحوا لي أيضا أن أشكر مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين، السيد يوري فيدوتوف، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والسيدة فلورنتينا أدينيكي – أوكونغا، الأمينة التنفيذية للجنة خليج غينيا، على بيانيهما المفيدين.

ارتبطت الجريمة المرتكبة في البحر في الماضي بالسيطرة على المحيطات ومناورات القوى البحرية، ولكنها اليوم آفة متعددة الجوانب تشمل الإرهاب والصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم والهجرة غير المشروعة والقرصنة والسطو المسلح على السفن والاتجار بالأسلحة والاتجار بالبشر والتهريب والتهديدات البيئية والإيكولوجية، والعديد من الآفات الأخرى. وبالتالي، تشكل الجريمة المنظمة عبر الوطنية المرتكبة في البحر أحد أخطر التهديدات للأمن الدولي والاستقرار الاقتصادي العالمي. ويوضح ذلك أهمية مناقشة اليوم، التي تتعلق بكل من الأسباب الجذرية لهذه الآفة ووسائل منعها فضلا عن آليات مكافحتها بشكل فعال.

إن التزامنا المشترك بأمن المجال البحري يجب أن يتناسب مع التحديات الأساسية التي نواجهها في البحار من أجل تحقيق السلام والتنمية الاقتصادية المستدامة، لا سيما في للبلدان النامية. ولهذا السبب، نحتاج إلى إظهار إرادة سياسية ثابتة وعزيمة لا تلين.

وقد وضعت السنغال، من جانبها، ووفقا لالتزاماتها الدولية وإدراكا منها لرسالتها البحرية، إطاراً لتنسيق عمل الدولة في البحر للمكافحة الفعالة للجريمة البحرية بكل أشكالها ومظاهرها. واتخذت حكومة السنغال نهجا شاملا للجميع وقائما على المشاركة وأنشأت هيكلا تنسيقيا مؤسسيا يستند إلى نظام وطني للأمن البحري وخطة وطنية للاستجابة لحالات الطوارئ البحرية. وتتيح هذه الأدوات تخطيط وتنظيم وتنسيق

إجراءات الدولة لتحسين منع ووقف الأنشطة الإجرامية في البحر، وفقا لأحكام الاتفاقيات البحرية الدولية. وأهمية هذه الآلية كبيرة لدرجة أنه يتم الرجوع إليها على مستوى الدوائر البحرية الدولية.

وبالإضافة إلى تلك التدابير المؤسسية، وضع بلدنا إطارًا قانونيًا ملائمًا من خلال أدوات مختلفة، مثل القانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية ومدونة قواعد السلوك الخاصة بالبحرية التجارية ومدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد، وكلها تهدف إلى المعاقبة الفعالة على مختلف الأفعال الإجرامية المرتكبة في البحر.

كما عززت السنغال قدرتها على مراقبة السواحل بشكل كبير عن طريق تزويد قواتها البحرية بسفن وطائرات جديدة لتحسين تأمين المياه الخاضعة لولايتها الوطنية وللتصدي للصيد غير المشروع على وجه الخصوص.

ورغم كل هذه الجهود، يجب أن نعترف بأن مكافحة الجريمة المرتكبة في البحر من خلال التشريعات الوطنية ليست مهمة سهلة. وعلى الرغم من وجود العديد من الصكوك القانونية المعقدة لدينا، فإن مكافحة هذه الظاهرة ليست بالأمر السهل، بما في ذلك بالنسبة للموظفين المسؤولين عن مكافحة هذه الجرائم. وتطرح هذه الحالة أيضا المسألة الحساسة المتمثلة في إدماج الصكوك القانونية التي اعتمدتها الأمم المتحدة في التشريعات الوطنية من أجل المنع الفعال للأعمال غير المشروعة المرتكبة في المياه الدولية والوطنية على السواء ووقفها. ولذلك، ندعو بقوة إلى تعزيز التعاون التقني في الميدان لبناء قدرة الدول الأعضاء على المكافحة الفعالة للجريمة المرتكبة في البحار بجميع أشكالها ومظاهرها. وفي الوقت نفسه، يجب أن نشجع الاتصال المباشر بين الإدارات ومواءمة النصوص والقوانين لضمان وجود إطار قانوني متسق.

إن التحديات في مجال مكافحة الجريمة المنظمة في البحر هائلة. ولا تستطيع أي دولة بمفردها أن تتعامل معها بفعالية. ويتطلب الفهم الصحيح للقضايا اتخاذ المزيد من الإجراءات من جانب المجتمع الدولي لتطوير أطر التشاور وتعزيزها من أجل تنسيق العمل بشكل أفضل، وقبل كل شيء، توقع المشاكل ذات الصلة بهذه الظاهرة. ولذلك، يجدر بنا أن نرحب بالتعبئة المستمرة للدول والمنظمات دون الإقليمية، ولا سيما في أفريقيا، التي أحرزت تقدما كبيرا في بناء المؤسسات واعتماد أطر قانونية لكفالة بناء هيكل للأمن والسلامة البحريين.

وعلى سبيل المثال، ومن أجل مواجهة الجريمة المتزايدة التعقيد في خليج غينيا، عُقد مؤتمر رؤساء الدول والحكومات بشأن السلامة والأمن البحريين في خليج غينيا في ياوندي في عام ٢٠١٣، والذي كان بمثابة تعبير عن الالتزام الجماعي لدول المنطقة. وبالنظر إلى التقدم المحرز منذ ذلك الحين، مع تفعيل مركز التنسيق الأقاليمي للسلامة والأمن البحريين في خليج غينيا، في عام ٢٠١٦، والذي اعتمد برنامجا مدته أربع سنوات للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١، يجدر بنا الترحيب بالجهود المبذولة في هذا الصدد.

كما يجب أن نرحب باعتماد الميثاق الأفريقي بشأن السلامة البحرية والأمن البحري والتنمية في أفريقيا (ميثاق لومي) في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ خلال مؤتمر القمة الاستثنائي للاتحاد الأفريقي في لومي، وهو الميثاق الذي يتماشى مع استراتيجية أفريقيا البحرية المتكاملة لعام ٢٠٥٠ الخاصة بالبحار والمحيطات، التي تهدف إلى جعل المجال البحري أحد المحركات الرئيسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا.

وينبغي ألا ننسى أبدا أن الأسباب الرئيسية لانعدام الأمن البحري موجودة على اليابسة، وهي تتمثل في الشبكات الواسعة من الأنشطة غير المشروعة التي يجري بناؤها تدريجيا في ظل الظروف السائدة المتمثلة في سوء الإدارة والفقر المدقع والعنف الاجتماعي والسياسي. ويجب علينا أن نحارب بقوة الجماعات

الإجرامية والإرهابية، دون أن ننسى معالجة الأسباب الجذرية المتسببة في أنشطتها. وفي هذا الصدد، من الضروري من بين أمور أخرى، تعزيز الشراكات من أجل الاستخدام الرشيد لموارد مصايد الأسماك وتحسين إدارة وتقاسم الموارد البحرية عبر الوطنية.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل سري لانكا.

السيد بيريرا (سري لانكا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أنأبدأ بتقديم التهنئة لغينيا الاستوائية على توليها رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، وعلى تنظيمها هذه المناقشة بشأن واحد من أشد الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين – الجريمة المنظمة عبر الوطنية في البحر. وكذلك نشكر السيد فيدوتوف، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والسيدة أدينيكي أوكونغا، الأمينة التنفيذية للجنة خليج غينيا على إحاطتيهما الإعلاميتين .

لقد كان من دواعي سرور سري لانكا أن تشارك على المستوى الوزاري في الاجتماع الناجح بصيغة آريا، في حزيران/يونيه من العام الماضي، بشأن الجرائم البحرية بوصفها تهديدا للسلام والأمن الدوليين، الذي استضافه بلدكم، سيدي الرئيس، إلى جانب إثيوبيا وكوت ديفوار وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والذي أتاح منتدى ممتازا لتسليط الضوء على التهديدات الناشئة التي تشكلها الجريمة البحرية.

وتدرك سري لانكا إدراكا تاما، بوصفها بلدا جزريا يحتل موقعا استراتيجيا في المحيط الهندي، أهمية وضع نظام بحري يمكن أن يصمد أمام التهديدات الناشئة عن الأفعال الإجرامية عبر الوطنية. إن المحيط الهندي، بممراته البحرية الرئيسية التي تعمل بمثابة شرايين رئيسية للتجارة بين الشرق والغرب، يحمل حوالي نصف النقل بالحاويات في العالم ونحو ثلثي شحناته النفطية. فحركة الناقلات الثقيلة بين الشرق الأوسط والشرق الأقصى تمر بالقرب من الساحل الجنوبي لسري لانكا. ولذلك، فإن كفالة الأمن والاستقرار والحفاظ على حرية الملاحة في ممرات الاتصال البحرية بالمحيط الهندي مثار اهتمام كبير لسري لانكا وتكتسي أهمية لا للاقتصاد العالمي فحسب، بل كذلك للأمن العالمي.

وقد فتحت زيادة معدل التنقل في البحر وحركة المرور الكثيفة فرصا للاتجار بالمخدرات والاتجار غير المشروع بالأسلحة وتهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص، من بين أمور أخرى. ويمكنها أن تؤدي، علاوة على ذلك، إلى العديد من الممارسات الفاسدة، بما في ذلك الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه واستخدام شباك الصيد التي تجر على قاع البحار وتدهور البيئة وتدمير الهياكل الأساسية الساحلية. وبالنسبة لسري لانكا، التي يرتبط وجودها ارتباطا وثيقا بالمحيطات ومواردها، فإن أثر تلك الأعمال سيتضرر منه بقاؤنا في حد ذاته تضررا هائلا. وبالإضافة إلى ذلك، ألقى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الضوء على طائفة من التهديدات والجرائم الجديدة، بما في ذلك الإضرار المتعمد بكابلات الألياف الضوئية البحرية، والمسائل القانونية الناشئة عن مستودعات الأسلحة العائمة، من بين غيرها من التهديدات العديدة.

إن الدول الساحلية مثل سري لانكا في طليعة مكافحة الاتجار بالمخدرات عن طريق المسارات البحرية. فاستخدام المحيط الهندي كأحد الطرق الرئيسية للاتجار بالمخدرات يشكل تهديدا للأمن البحري ولإنفاذ القانون البحري. ويتمثل أحد التحديات الرئيسية في الافتقار إلى المآلات القانونية، مثل الملاحقات القضائية، لمعظم ضبطيات المخدرات التي تتم في المياه الدولية في منطقة المحيط الهندي.

وظلت سري لانكا تاريخيا نصيرا لنظام قائم على القواعد للمجال البحري. وفي ١٩٧٣ ترأسنا مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار التاريخي، الذي أدى إلى اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار – كدستور شامل للمحيطات. ولتلك

الأسباب، وتسليما بالطبيعة الفريدة لأعالي البحار، التي تقع خارج نطاق الولاية القضائية لدولة واحدة، تدعو سري لانكا بكل قوة إلى اتخاذ تدابير تعاونية دولية متضافرة وجماعية لتوفير الإطار التنظيمي اللازم للتصدي لتلك التهديدات. ويجب ألا يسمح لهذه الجرائم، بالنظر إلى طبيعة التحديات الراهنة، أن ترتكب في منطقة تشهد فراغا قانونيا.

ومن المهم أيضا الإشارة، في ذلك السياق، إلى أن سري لانكا نظمت، في تشرين الأول/أكتوبر الماضي مؤتمرا دوليا بعنوان ”المحيط الهندي – تحديد مستقبلنا“، تناول فيه رئيس الوزراء رانيل ويكرماسينغ مسألتين محوريتين تتصلان بالمحيط الهندي، وهما حرية الملاحة وحرية الربط الرقمي. وإذ أن الأولى حيوية بشكل مطلق، فإن حماية حرية الربط الرقمي تكتسي نفس القدر من الأهمية، لا سيما بالنظر إلى الزيادة السريعة في التكنولوجيا وحقيقة أن وجود الكابلات البحرية قد نما نموا متسارعا في العقود القليلة الماضية. ومن المعروف أن أكثر من ٨٠ في المائة من حركة الإنترنت تنقل باستخدام الكابلات البحرية. ويرتبط الربط بشبكة الإنترنت ارتباطا لا ينفصم باقتصادات معظم البلدان، وقاع البحار آخذ في التحول بسرعة إلى تشابك غير منظم للكابلات البحرية.

ويشكل ذلك الجانب تهديدا جديدا للسلم والأمن الدوليين. وعلى الرغم من أن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢ تتناول الكابلات البحرية وتوفر إطارا أساسيا، فإن تهديدات جديدة قد برزت، مع ذلك، منذ ذلك الحين. وقد تناولت الجمعية العامة في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، إدراكا لذلك – من خلال القرار ١٢٤/٧٣، المتعلق بالمحيطات وقانون البحار، الذي شاركت سري لانكا في تقديمه مع عدد كبير من الدول الأخرى – مسألة كابلات الألياف الضوئية البحرية وعرضتها للضرر المتعمد أو العرضي أو كليهما.

و نظم البرنامج العالمي لمكافحة الجرائم البحرية التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الأسبوع الماضي، بناء على ذلك القرار من الجمعية العامة، حدثا للخبراء القانونيين، في كولومبو، سري لانكا، أعقبه اجتماع وزاري رفيع المستوى بشأن النظام القانوني القائم الذي ينظم كابلات الألياف الضوئية البحرية. فيمكن أن يكون للكابلات التي تتعرض لأضرار، في عالم يعتمد اليوم اعتمادا شديدا على الاتصال في كل شيء – من العمليات العسكرية وحجز الرحلات الجوية إلى التصفح الأساسي للإنترنت – تأثير هائل على جميع جوانب الحياة. وقد تم تسليط الضوء على بعض الأمثلة على أوجه ضعف تلك الكابلات ومدى اعتماد الدول على الكابلات البحرية في الاجتماع الذي عقد في كولومبو.

ولذلك فإن سري لانكا تؤيد تماما التوصيات التي قدمها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لمعالجة هذا الخطر الجديد من أجل دعم جميع الدول، وتتمثل في تصنيف الكابلات البحرية على أنها بنيات تحتية للاتصالات أو بنيات تحتية وطنية حيوية أو كليهما، ووضع خطة عمل وطنية للمقدرة على التكيف في معالجة مسألة حماية الكابلات البحرية وتعزيز المعالجة القانونية للكابلات البحرية بما يتماشى مع القانون الدولي العام، وتشجيع الدول على تعيين وكالة رائدة تعنى بحماية الكابلات البحرية.

وتشجع سري لانكا، تحقيقا لتلك الغاية، استكشاف تبادل تقديم المساعدة على الصعيدين الدولي والإقليمي لبناء القدرة على الصمود في مواجهة العبث بالكابلات البحرية ومواءمة القوانين لحماية الكابلات البحرية، بما في ذلك المبادرات المتعلقة بالتعاون على إنفاذ القانون في سبيل حمايتها.

وختاما، فإننا بحاجة إلى تشجيع المزيد من الحوار والتعاون فيما بين جميع الدول في تقييم الضرورات الأمنية، والتهديدات، ومواطن الضعف والمسؤوليات، نظرا لزيادة الكابلات المغمورة في قاع البحر. ويمتد الكثير من الربط الرقمي بين الشرق والغرب عبر قاع البحر المتاخم لسري لانكا، بوصفها دولة تحتل موقعا

استراتيجيا في المحيط الهندي. ولذلك، فإننا ندعو إلى اتخاذ إجراءات دولية عاجلة سعيا إلى اتخاذ تدابير عاجلة للتصدي لذلك الخطر الجديد والداهم.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة النرويج.

السيدة يول (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشيد بكم، سيدس الرئيس، على إدراج هذه المسألة على جدول أعمال مجلس الأمن.

إن النرويج، بوصفها بلدا بشريط ساحلي طويل وقطاع بحري ضخم، تشعر بالقلق لأن القرصنة والجرائم المتصلة بمصائد الأسماك والاتجار بالأشخاص والمخدرات والأسلحة والأنواع المحمية، تهدد الاستخدام المشروع للمحيطات. فمصادر رزق المجتمعات المحلية الساحلية وأمنها معرضةللخطر. ولا بد من تعزيز التعاون العالمي والإقليمي. ويجب على الدول الساحلية تنظيم مياهها الإقليمية ومناطقها الاقتصادية الخالصة بكل ما أوتيت من قدرات.

إن خليج غينيا إحدى المناطق التي يمثل فيها الأمن البحري تحديا. وقد اتخذ أعضاء لجنة خليج غينيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، قرارا هاما في عام ٢٠١٣ عندما اعتمدوا مدونة قواعد السلوك المتعلقة بقمع القرصنة والسطو المسلح ضد السفن والأنشطة البحرية غير المشروعة في غرب ووسط أفريقيا.

وتظل النرويج شريكا في دعم تنفيذ المدونة.

وكانت منطقة غرب المحيط الهندي هي الأشد تضررا من القرصنة حتى عام ٢٠١٢. وتمكن فريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال من كبح تلك الأنشطة من خلال سلسلة من التدابير المنسقة. ومع ذلك، يواصل القراصنة اختبار استعدادنا. أما الحالة في غرب أفريقيا وشرقها فتختلف، لكن كليهما يقتضي إيجاد حل قانوني مستدام. وفي رأينا، من الأهمية بمكان مقاضاة الرجال الذين ينظمون جماعات القرصنة في الصومال. وتدعم النرويج جهود مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لمساعدة البلدان في صياغة التشريعات لمكافحة القرصنة. وأثني على البلدان التي اكتسب الصكوك القانونية اللازمة لمحاكمة القراصنة الذين يتم إلقاء القبض عليهم خارج مياهها الإقليمية. وكينيا وموريشيوس وسيشيل وتوغو هي من بين تلك البلدان.

وتتمثل إحدى أولويات النرويج الأخرى في مساعدة الشركاء المتعددي الأطراف في مكافحة القرصنة البحرية. ومن الأمثلة على ذلك دعمنا النشط للإنتربول، ونشر ضباط الشرطة في سيشيل، لفترة أربع سنوات. ويمثل بناء الشرطة المحلية والمستدامة سبيلا متسقا لمنع الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

وتشكل الجرائم المتصلة بمصائد الأسماك خطرا على موارد مصائد الأسماك في العالم وعلى التنمية الاقتصادية. إذ يتم صيد حوالي ٢٠ في المائة من الأسماك في السوق بصورة غير مشروعة. والبلدان النامية، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة، هي الأكثر تضررا. وبوصف النرويج من البلدان التي تعتمد اعتمادا كبيرا على اقتصاد أزرق مستدام، فإنها تدعو منذ وقت طويل إلى زيادة التعاون الدولي ووضع إطار قانوني فعال لمكافحة هذا النوع من الجرائم. وتوفر النرويج دعما كبيرا لعدد من المشاريع من أجل مكافحة الجرائم المتصلة بمصائد الأسماك.

ويشمل الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه تدابير فعالة تركز تركيزا خاصا على بناء القدرات في البلدان النامية لتعزيز جهودها الرامية إلى تنفيذ الاتفاق. وخصصت النرويج ٥ ملايين دولار تقريبا لتمويل جهود المكتب الرامية إلى مكافحة الجرائم المتصلة بمصائد الأسماك، فضلا عن الكثير من الموارد، بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، لمكافحة الصيد غير القانوني وغير المنظم وغير المبلغ عنه.

وندعو الدول التي لم تصبح بعد أطرافا في الصكوك الدولية ذات الصلة المتعلقة بمكافحة الجريمة المنظمة المرتكبة في البحر، بما في ذلك البروتوكولات المكملة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، إلى الانضمام إليها واتخاذ التدابير اللازمة لضمان تنفيذها.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل ترينيداد وتوباغو.

السيدة بيكلس (ترينيداد وتوباغو) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أولا أن أهنئ غينيا الاستوائية بتوليها رئاسة مجلس الأمن، وأن أشيد بكم، سيدي الرئيس، على قيادتكم لهذه المبادرة لتناول الجريمة عبر الوطنية المرتكبة في البحر بوصفها تهديدا للسلم والتنمية. وتقدر ترينيداد وتوباغو إعطاءها الفرصة لمخاطبة المجلس، إذ إننا نرى مناقشة اليوم كوسيلة لزيادة تعزيز تعددية الأطراف، التي هي أهم وسيلة لحل تحديات السلام والأمن التي نواجهها.

أود أيضا أن أعرب عن تقدير وفد بلدي للسيد يوري فيدوتوف، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والسيدة فلورنتينا أدينيكي أوكونغا، الأمينة التنفيذية للجنة خليج غينيا، على إحاطتيهما الإعلاميتين المفيدتين، اللتين تمكننا من وضع إطار لمناقشتنا بشأن الجريمة المنظمة المرتكبة في البحر بوصفها مشكلة متعددة الجوانب وتنطوي على العديد من الأنشطة الإجرامية والعديد من الصعوبات العملية للدول، فضلا عن الهيئات الإقليمية والدولية.

وتشكل الجريمة المنظمة عبر الوطنية وشبكاتها العالمية تحديا كبيرا لأمن جميع الدول. إنها تهاجم عمل مؤسسات الدولة، وتزيد من حدة ضعف الحوكمة، وتعزز زعزعة الاستقرار، وبذلك تقوض الفرضية الأساسية لديمقراطيتنا، وسيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان والجهود الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة.

وتقع ترينيداد وتوباغو في أقصى جنوب جزر الأنتيل الصغرى على بعد ١١ كيلومترات إلى الجنوب من قارة أمريكا الجنوبية. وبوصف ترينيداد وتوباغو دولة جزرية صغيرة نامية، فإن مساحتها تبلغ ٨٢٨ ٤ ميلا مربعا. ومع ذلك، فإن الحيز البحري يبلغ ١٥ ضعف مساحة أراضينا. إن هذا الموقع الجغرافي والحيز البحري الكبير وسهولة اختراق الحدود يجعل ترينيداد وتوباغو قناة سهلة للنقل العابر بين المصادر الرئيسية وجهات المقصد للمخدرات غير المشروعة والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وفي التي غالبا ما تُهرّب عبر المجالات البحرية.

ويعيث الاتجار غير المشروع بالمخدرات والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والذخائر فسادا في النسيج الاقتصادي والاجتماعي والإنمائي لترينيداد وتوباغو ومنطقة البحر الكاريبي الكبرى. علاوة على ذلك، يجب علينا أيضا أن نظل يقظين لضمان مكافحة ومقاضاة جرائم من قبيل القرصنة، والاتجار بالبشر، والصيد غير المشروع والاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية، وتهريب الأحياء البرية والتلوث البيئة البحرية، حيثما تقع. ولكن عند القيام بذلك فإننا مضطرون إلى تحويل الموارد عن الأنشطة الحيوية للتنمية، مثل التعليم والرعاية الصحية، وتطوير الهياكل الأساسية. ولذلك، تضع هذه التحديات الأمنية عبئا إضافيا على المجتمعات الصغيرة والضعيفة والدول الجزرية مثل ترينيداد وتوباغو.

وعلى الرغم من هذا التحدي، سيدي الرئيس، أطمئنكم بأن حكومة ترينيداد وتوباغو لن تقف مكتوفة الأيدي أمام هذه الضغوط المزعزعة للاستقرار. وبدلا من ذلك، فإننا نقبل مسؤوليتنا عن الوفاء بالتزاماتنا، على الصعيدين المحلي والدولي، وسنواصل الانضمام إلى الجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى مكافحة التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان.

ويتطلب القمع الفعال للجريمة المنظمة عبر الوطنية المرتكبة في البحر نظاما قويا يشمل صكوك ثنائية ومتعددة الأطراف

ملائمة ودقيقة. ونظرا للأثر المدمر للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة في مجتمعاتنا، تؤكد ترينيداد وتوباغو من جديد اعتقادها أنه بوسع معاهدة تجارة الأسلحة، إذا تم تنفيذها بحسن نية، أن تقلل إلى حد كبير من المعاناة الإنسانية الناجمة عن عمليات نقل الأسلحة غير القانونية وغير المسؤولة، وأن تحسّن الأمن والاستقرار الإقليميين.

علاوة على ذلك، بوصف ترينيداد وتوباغو دولة طرفا في اتفاقية الأمم المتحدة بشأن الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها، وكذلك اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، فقد تتبع تنفيذ نهج متعدد الأوجه لمعالجة هذه المسألة وتواصل تنفيذ ذلك النهج، معتمدةً ليس على إنفاذ القانون فحسب، لكن أيضا على التدخلات الاستراتيجية من خلال التعاون مع الشركاء الإقليميين والدوليين، بما في ذلك الجماعة الكاريبية ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

وتماشيا مع الخطة الاستراتيجية للجماعة الكاريبية للفترة ٢٠١٥-٢٠١٩، تواصل ترينيداد وتوباغو جهودها الثابتة الرامية إلى مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والأنشطة غير المشروعة. ومن خلال دعم المنطقة لوكالة الجماعة الكاريبية المعنية بتنفيذ تدابير مكافحة الجريمة والإجراءات الأمنية، فإنها تركز على توسيع نطاق ما تقوم به من مبادرات لمنع الجريمة، وتيسير الإصلاح القضائي، وتعزيز نظم الأمن الإقليمي وتعزيز الوعي في المجالين البحري والمجال الجوي.

كما تعمل ترينيداد وتوباغو بالتعاون الوثيق مع شركائها في التنمية في مجالات تبادل المعلومات وبناء القدرات والمساعدة التقنية. إن مكافحة الجريمة عبر الوطنية هي مسؤولية عامة ومشتركة، ومن ثم ستواصل الشراكات التعاونية دعم الجهود الرامية إلى المنع الاستراتيجي للجريمة العابرة للحدود وتعزيز قدرة البلدان النامية على تحسين سلامة مواطنيها وأمن حدودها، مع الحد من الأثر السلبي للجريمة المرتكبة في البحر، وكذلك في البر.

وبالنظر إلى ما تقدم، يجب التصدي لتحدي الجريمة المنظمة عبر الوطنية المرتكبة في البحر على جبهات مختلفة بطريقة منسقة. وفيما يتعلق بالإطار القانوني، من المهم تحديد الثغرات الموجودة وتعزيز التصديق على المعاهدات المتعددة الأطراف القائمة المتعلقة بالجريمة العابرة للحدود الوطنية ومواءمة التشريعات المحلية لضمان تمكن الدول الأطراف من الاضطلاع بمسؤولياتها والتزاماتها بموجب القانون الدولي بشكل تام وفعال. علاوة على ذلك، هناك حاجة إلى تحليل وفهم أعمق لهذه المشكلة وتأثيرها على الدول الجزرية الصغيرة النامية، بالنظر إلى أوجه الضعف الحادة التي تواجهها بلدان مثل بلدي.

ولتحقيق ذلك، يجب أن نركز على بناء القدرات وإنفاذ القانون والملاحقة القضائية فيما يتعلق بالقانون الدولي، وكذلك تطوير الشراكات من أجل الممارسات الفضلى في القبض على الجناة المشتبه بهم واحتجازهم وحماية الضحايا. وكما ذكر من قبل، سيتطلب ذلك تبادل المعلومات والاستخبارات الداخلية والمشتركة بين الوكالات الإقليمية والدولية. وفي هذا الصدد، تؤكد ترينيداد وتوباغو على ضرورة تزويد الوكالات والهيئات الإقليمية والدولية، بما فيها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بموارد كافية ويمكن التنبؤ بها وموثوقة لتمكينها من الاضطلاع بالأنشطة بفعالية في إطار ولاياتها.

أخيرا، تظل النساء والفتيات الأكثر عرضة لتهريب المهاجرين والاتجار بالبشر من خلال القنوات البحرية. ولذلك، من الضروري تعميم المنظور الجنساني في الجهود الرامية إلى التصدي للجريمة العابرة للحدود الوطنية المرتكبة في البحر بطرق تعزز تمكين المرأة وتضعها في عمليات صنع القرار من أجل صون السلم والأمن. ومن هذا المنطلق، قدمت ترينيداد وتوباغو لأول مرة القرار بشأن المرأة ونزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة في عام ٢٠١٠ (القرار ٦٥/٦٩)، كوسيلة لتعزيز الدور الحاسم للمرأة في التصدي للجريمة والعنف، فنوع الجنس عامل لا يمكن إنكاره في السلم والأمن.

ختاما، فإن ترينيداد وتوباغو تسعى دائما إلى إيجاد حلول لتحديات السلام والأمن، بما في ذلك الجريمة المنظمة عبر الوطنية المرتكبة في البحر. وما زلنا ملتزمين بالعمل مع شركائنا الدوليين، وسنواصل الدفع من أجل اتخاذ تدابير أكثر فعالية للحد من تدفق النشاط الإجرامي المنظم في منطقة البحر الكاريبي بغية تحقيق السلام والسلامة الدائمين في مجتمعاتنا.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إيطاليا.

السيد ستيفانيلي (إيطاليا) (*تكلم بالإنكليزية*): نود أن نعرب عن تقديرنا، سيدي الرئيس، لقراركم بعقد مناقشة اليوم، في بداية رئاستكم، بشأن مسألة هامة تتعلق بالسلم والأمن الدوليين. ونشكر أيضا المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والأمين التنفيذي للجنة خليج غينيا على إحاطتيهما الإعلاميتين.

إن الجريمة المنظمة عبر الوطنية المرتكبة في البحر تشكل تهديدا خطيرا للأمن الدولي، ولا غنى عن التعاون الدولي والإقليمي للتصدي لهذه الآفة بكل أبعادها، بما في ذلك الاتجار بالأشخاص والأسلحة والمخدرات والقطع الفنية الثقافية. والأمن البحري يشكل أولوية بالنسبة لإيطاليا، ونحن نشارك بعمق في تعزيز الأمن ودعم تنمية القدرات ذات الصلة في البلدان الشريكة، لا سيما في أفريقيا.

وهناك بالفعل حاجة إلى مساعدة شاملة لبناء القدرات للبلدان الأفريقية في مجالات مثل الإدارة البحرية وسلطات خفر السواحل ووظائفها، والإغاثة في حالات الكوارث، والبحث والإنقاذ البحريين وتبادل المعلومات البحرية وتكاملها. وفي الوقت نفسه، يلزم بذل جهود لتحسين القدرات التشريعية والقضائية والملاحقة القضائية. كما أن تنمية الاقتصاد البحري المستدام أساسية من أجل التصدي بفعالية للجريمة المنظمة العابرة للحدود في البحر.

ومن بين الأشكال المختلفة للجريمة المنظمة المرتكبة في البحر، يعتبر الاتجار بالأشخاص جريمة شنيعة بشكل خاص، والمجتمع الدولي برمته مطالَب بمكافحتها. وتماشيا مع القرار ٢٣٨٨ (٢٠١٧)، ضمن أمور أخرى، نحتاج إلى أن تعمل جميع البلدان معا على المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف بهدف تعطيل الشبكات الإجرامية التي تستغل المهاجرين؛ وتعزيز التنمية وبناء القدرات في بلدان المغادرة والمرور العابر؛ ومعالجة الأسباب الجذرية، وبالتالي، منع تهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص في البحر؛ وإنشاء آليات مستدامة لضمان المسؤولية المشتركة التي تشتد الحاجة إليها بين البلدان التي تستقبل المهاجرين.

وهذا ما فعلته إيطاليا في السنتين الماضيتين من خلال صندوقها الأفريقي الذي استخدمت منه موارد كبيرة لمساعدة البلدان الأفريقية في التعامل مع تدفقات الهجرة، مع الأخذ بنهج يقوم على ثلاثة محاور: أولا، تمويل أعمال المنظمات الدولية، مثل المنظمة الدولية للهجرة ومفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، في بلدان المرور العابر من أجل تحسين أحوال المهاجرين؛ ثانيا، التعاون مع بلدان المغادرة والمرور العابر لبناء القدرات المؤسسية اللازمة لتعطيل الشبكات الإجرامية وتقديم المساعدة للمهاجرين؛ ثالثا، زيادة أنشطة التعاون الإنمائي في بلدان المغادرة والمرور العابر حتى يتسنى معالجة الأسباب الجذرية للهجرة بفعالية.

وعلى المستوى المتعدد الأطراف، تواصل إيطاليا قيادة عملية صوفيا التي تقوم بها القوة البحرية التابعة للاتحاد الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط، وهي واحدة من أكبر المساهمين في صندوق الاتحاد الأوروبي وأفريقيا الاستئماني للبنى التحتية. ومن خلال تجميع الموارد المالية والمبادرات من جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، فإن الاتحاد الأوروبي قد أثبت مدى فعالية أنشطته المشتركة في بناء مؤسسات إقليمية قوية ومتعددة الوكالات يمكنها ضمان الأمن في البحر وسيادة القانون.

وتشارك إيطاليا بنشاط أيضا في العمليات الكبرى لمكافحة القرصنة. وفي القرن الأفريقي، نشارك في القوة البحرية للاتحاد الأوروبي – عملية أطلنطا منذ إنشائها، حيث نقدم باستمرار واحدة أو اثنتين من الأصول البحرية، بما في ذلك سفينة القيادة. ولا تزال إيطاليا ملتزمة بعملية بناء المؤسسات في الصومال في محاولة لمعالجة الأسباب الجذرية للقرصنة قبالة سواحلها، بما في ذلك من خلال المساهمة في بعثة التدريب التابعة للاتحاد الأوروبي في الصومال وبعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات في الصومال.

وفي خليج غينيا، أُعلن عن أحدث نشاط تقوم به سفينة بحرية إيطالية متمثلا في بدء برنامج جديد لبناء القدرات والتعاون مع السلطات الوطنية من داخل المنطقة. وأشير أيضا إلى الاجتماعين اللذين عقدهما فريق أصدقاء خليج غينيا ونظمتهما الرئاسة الإيطالية لمجموعة السبعة في عام ٢٠١٧ في روما ولاغوس، فضلا عن دعمنا لإعلان لواندا بشأن السلام والأمن في منطقة خليج غينيا.

وفي الختام، أؤكد التزام إيطاليا بالعمل مع شركائها، لا سيما البلدان الأفريقية، في مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية المرتكبة في البحر ومعالجة أسبابها الجذرية. وفي الوقت نفسه، نرى أنه من الضروري احترام الملكية المحلية وتشجيعها بشكل كامل. وبهذه الروح، نحن على استعداد لتحسين تبادل المعلومات وزيادة التعاون القانوني والتعاون في بناء المؤسسات والقدرات.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة الفلبين.

السيدة أزوشينا (الفلبين) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على دعوة الفلبين للمشاركة في هذه المناقشة الهامة، لأن هذه المسألة تمثل أولوية للأمن الوطني لبلدي.

نظرا لموقع الفلبين الاستراتيجي في جنوب شرق آسيا، وسواحلها الممتدة لأكثر من ٣٦ ٠٠٠ كيلومتر، فإنها تولي أهمية قصوى للأمن البحري. وأمن البحار المحيطة بالبلد يؤثر على سلامته الإقليمية وحماية النظم الإيكولوجية البحرية والموارد المائية ورفاه مواطنينا. كما أن موقع بلدي يجعله عرضة لأنشطة عصابات الجريمة الدولية، بما في ذلك القرصنة والاتجار بالمخدرات والاتجار بالبشر.

والفلبين لها مصلحة أيضا في أمن البحار خارج المياه المحيطة بها. وبحَّارتنا يشكلون نحو ٢٠ في المائة من بحارة العالم، ويقدمون خدماتهم أساسا للسفن التجارية الدولية. وهناك بحار فلبيني واحد بين كل أربعة بحارة على متن أي سفينة في أي وقت. لذلك، من الأهمية بمكان بالنسبة لبلدي أن يتم التصدي للأخطار التي تهدد الأمن البحري وتخفيضها.

وفي ذروة القرصنة في القرن الأفريقي في عام ٢٠٠٨، كان هناك أكثر من ٢٠٠ بحار فلبيني في أيدي القراصنة في أي يوم من الأيام.

وخلال الفترة من آذار/مارس ٢٠٠٦– آذار/مارس ٢٠٠٩ أخذ القراصنة ٢٩٣ بحارا فلبينيا رهائن لديهم أثناء عملهم على متن عدة سفن في أعالي البحار. ولم يفرج عن آخر مجموعة من الرهائن من آخر سفينة صيد اختطفت في خليج عدن إلا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. وكان هناك خمسة فلبينيون بين أفراد تلك المجموعة. وقد استمر احتجازهم رهائن لأكثر من أربع سنوات.

وواصلت الفلبين التعاون مع حكومة علم السفن المختطفة ومع مالكي السفن لضمان سلامة الطاقم وعودة المختطفين. وفيما يتعلق بالإفراج عن الرهائن وإعادتهم مؤخرا، تعاونت الفلبين مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على إعادة الفلبينيين وكذلك البحارة الكمبوديين وتقديم الخدمات الطبية والنفسية والاجتماعية إليهم. وقدمت حكومة بلدي أيضا المساعدة المالية لأسر أفراد الطاقم المفرج عنهم، تمشيا مع الركيزة الثالثة لسياستنا الخارجية المتمثلة في تعزيز رفاه الفلبينيين في المقيمين في الخارج وحمايتهم.

وقد تم القضاء على القرصنة في القرن الأفريقي بفضل يقظة وكفاءة عمليات مكافحة القرصنة وتعاون الكثير من الحكومات والمنظمات. ومع ذلك، لا تزال أنشطة القرصنة مستمرة في أماكن أخرى. ففي أيلول/سبتمبر من العام الماضي وحده، اختطف سبعة من البحارة الفلبينيين في المياه النيجيرية. وأفرج عنهم في تشرين الأول/أكتوبر، ولكن اختطف ١٠ آخرون في خليج غينيا بعد عدة أيام فقط من الإفراج عن السبعة المختطفين.

وتُعتبر الحدود البحرية الجنوبية للفلبين وهي حدود مشتركة مع جيرانها من رابطة أمم جنوب شرق آسيا مناطق باعثة على القلق بسبب انتشار القرصنة في أعالي البحار، والأنشطة الإرهابية وغيرها من الجرائم الأخرى. وانضمت الفلبين إلى إندونيسيا وماليزيا في اتفاق التعاون الثلاثي لتنفيذ تدابير واستراتيجيات مكافحة الإرهاب والتصدي بفعالية للتحديات والتهديدات القائمة والناشئة عبر الحدود الوطنية. ونظمت دوريات جوية وبحرية مشتركة على الحدود المشتركة في البلدان الثلاثة بغية تعزيز الأمن وتسريع استيعاب العناصر المسلحة والهاربين من العدالة والأشخاص الذين يقدمون المساعدة إلى المتطرفين. وعزز ذلك التعاون أيضا تبادل المعلومات والعمل الاستخباراتي بين أجهزة الأمن والاستخبارات.

والفلبين عضو أيضا في اتفاق التعاون الإقليمي لمكافحة أعمال القرصنة والسطو المسلح التي تستهدف السفن في آسيا، بوصفه آلية متعددة الأطراف تضم ٢٠ دولة وترمي إلى تعزيز وتحسين التعاون في مكافحة القرصنة والسطو المسلح على السفن في آسيا. وفي عام ٢٠١٨ سجل مركز تبادل المعلومات التابع للاتفاق ما مجموعه ٧٦ بلاغا عن حوادث القرصنة والسطو المسلح على السفن في آسيا، وهو انخفاض بنسبة ٢٥ في المائة من ١٠٢ حادث مبلغ عنه في عام ٢٠١٧. ويسهم مركز تبادل المعلومات أيضا في بناء قدرات المنسقين من البلدان الأعضاء، ويتيح الاتصالات أيضا مع المنظمة البحرية الدولية والإنتربول والمجلس البحري البلطيقي والدولي والمنظمات الأخرى ذات الصلة.

وتواصل الفلبين العمل بنشاط في المنتدى البحري لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، وهو عبارة عن آلية تابعة للرابطة وتعنى بتعزيز الحوار وبناء الثقة في مجالي التعاون البحري والأمن البحري في المنطقة، بما في ذلك مكافحة القرصنة وتقديم المساعدة الإنسانية والإغاثة في حالات الكوارث وإدارة الموارد البحرية والمائية وحمايتها. وينظم المنتدى البحري الموسع التابع للرابطة، والذي يضم شركاء في الحوار في إطار الرابطة، مناقشات أيضا بشأن الأمن البحري والسلامة والحماية البيئية. وتعمل الفلبين بنشاط أيضا في المنتدى الإقليمي للرابطة ومؤتمر قمة شرق آسيا، فضلا عن اجتماع كبار المسؤولين في رابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن الجريمة عبر الوطنية، الذي يركز على مسألة الأمن والتعاون البحري.

وتُعتبر الجريمة المنظمة المرتكبة في البحر مشكلة عالمية تهدد أمن الدول واستقرارها وسيادة القانون فيها، علاوة على تهديد الرخاء الاقتصادي والبيئة على حد سواء. ولذلك فإن التعاون الدولي على منعها ومكافحتها أمر ضروري. وتقع على عاتق الدول مسؤولية مشتركة لمواجهة خطر الجريمة البحرية عن طريق تعزيز التعاون الدولي وزيادة الوعي بها، وتبادل المعلومات وبناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية وتعزيز إنفاذ القانون. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى الانضمام إلى تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها، فضلا عن القرارات والمبادئ التوجيهية ذات الصلة التي اعتمدتها المنظمة البحرية الدولية، والاتفاقيات المتعلقة بمكافحة القرصنة البحرية.

ووفقا لخبرة بلدي، فإن أفضل طريقة للتصدي لآفة القرصنة والسطو المسلح في البحر هي الاستجابة الدولية لها بواسطة اتباع نهج حكومي دولي. ونظرا لاعتماد حوالي ٨٠ في المائة من التجارة العالمية على النقل البحري، فإن الحفاظ على الأمن البحري أمر حيوي لأجل تحقيق الرخاء المشترك لنا جميعا.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.